العوامل المؤثرة على مدى إستخدام نظام التأجير التمويلى بالمصارف التجارية "دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية العاملة في المنطقة الشرقية "

د. جمعه محمد الفاخري

أ.نادية علي الشيخي

ملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على العوامل المؤثرة على مدى إستخدام نظام التأجير التمويلي في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية الليبية العاملة في المنطقة الشرقية ، وبيان الفوائد التى تعود على المصارف التجارية نتيجة إستخدام نظام التأجير التمويلي ، ولتحقق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الدراسات السابقة في تحديد العوامل التى قد تؤثر في مدى إستخدام نظام التأجير التمويلي بالمصارف التجارية الليبية ، كما أعتمدت الدراسة الميدانية على أستمارة الاستبيان التى تكونت من مجموعتين أحتوت كل منها علي مجموعة من الفقرات للتعرف على تأثير العوامل على إستخدام نظام التأجير التمويلي ، وتم اوزيع أستمارات الاستبيان بعدد (48) إستمارة على عينة الدراسة رجع منها (38) أستمارة صالحة للتحليل اى نسبة 66%. وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن التأجير التمويلى أسلوباً غير مطبق بالمصارف التجارية الليبية حيث دلت إجابات أفراد العينة على أن المصارف لا تستخدم نظام التأجير التمويلى بالرغم من وجود قانون ينظم إستخدام هذا النظام و أمتلاك المصارف لكادر وظيفي مؤهل وقادر على إستخدام نظام التأجير التمويلي بصورة صحيحة ، كما توصلت الدراسة الى أن هناك علاقة بين العوامل المختارة وبين مدى إستخدام المصرف ، وبناء على النتائج أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها ضرورة الإسراع بالالتزام القانوني للمصارف بتطبيق نظام التأجير التمويلي ، والعمل على نشر ثقافة التمويل بأسلوب التأجير التمويلى بين الكوادر وخاصة الإدارة العليا وتركيز الاهتمام على توفير التدريب اللازم للتعامل بأساليب التمويل، لما لهذا الاسلوب من تأثير إيجابى فى تطوير وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الإقتصاددية.

الكلمات الافتتاحية : التمويل التأجير ، المصارف التجارية الليبية .

The Factors Affecting the Extent of the Using Financial Leasing Technique in Commercial Banks

Field Study on Eastern Region Libyan Commercial Banks

Abstract

The study aimed to identify the factors affecting the extent of using financial leasing technique in Libyan commercial banks working in the Eastern region , moreover to show the benefits will the Libyan commercial banks obtain resulting of using the financial leasing technique. In order to achieve the objectives of the study the questionnaire was designed according to previous studies and distributed to the employees of the Libyan commercial banks, it has distributed to (48) employees after that (38) returned which they were usable of analysis mainly (66%).

The most important findings was that financing leasing technique is not applied to Libyan commercial banks although there is law regulating the use of this technique, and the banks have qualified staff correctly apply the financial leasing technique, furthermore the study concluded that there is a relationship and effect of the selected five factors and using financial leasing in Libyan bank.

According to findings, the study made some recommendations such the banks need to support the awareness of financing leasing technique among staff of banks, in addition training to deal with financing leasing technique is necessary to provide the Libyan banks positive impact in the development of funding for economic projects.

Key words: Leasing financial , Libyan commercial banks

المقدمة:

تواجه المصارف العديد من المخاطر في الاستثمار التقليدي (تقديم التسهيلات ومنح القروض) منها مثلا أرتفاع مخاطر مخصصات الديون المشكوك فيها و أزدياد نسب الديون المتعثرة والمعدومة وكذلك مشاكل الضمانات الكافية للأقراض وغياب القوانين واللوائح المنظمة والضامنة الامر الذي أصبح معه من الصعب الاستمرار في هذا الاستثمار التقليدي ، وعليه أصبح من المفيد البحث عن مصادر جديدة تمكن المصارف من الاستثمار من تفادى المخاطر التى تواجهها عند التمويل بصوره التقليدية السابقة ، ولذا توجه الجهود لأبتكار ولأيجاد وسائل جديدة لتفادي مشاكل التمويل التقليدي بالنسبة لمُقرض والمقترض وقد كان من ضمن هذه المصادر نظام التأجير التمويلي ، والذي يُعتبر صورة مبتكرة يمتاز بسهولة تطبيقه وكما يتيح للإدارة فرصة الأستثمار والتمويل والمساهمة في توفير السيولة اللازمة وتقليل مخاطر الديون (عبدالموالى ، 2007) ، (بن قرايط و أخرون ، 2009).

وفي ليبيا أستنتج بن يوسف (2008) أن أغلب المشروعات الليبية تعانى من نقص في الحصول علي التمويل اللازمة للأستثمارتها سواء من مواردها الذاتية أو من المصادر الخارجية ، لذا يُعد التأجير التمويلى أحد وسائل التمويل التى يمكن الإعتماد عليها لتحقيق التنمية الإقتصادية. كما يذكر الساعدى (2015) أن المصارف التجارية الليبية تعتبر من أهم مصادر التمويل لأغلب المشروعات الاقتصادية بأعتبار أن عملية الأقراض المصرفي تعتبر العملية الاستثمارية الرئيسية والمصدر الأول للإيرادات المصارف ، الا أنه وبسبب مخاطر عملية الاقتراض التقليدية نتج عنها عدم مقدرة المصارف التجارية الليبية علي الاستمرار في القيام بعمليات الأقراض وتقديم التسهيلات لتوفير التمويل اللازم الامر الذي قد يؤثر على خطط التنمية ، ولعل هذا الوضع ما دفع المصارف الليبية في البحث عن مصادر أستثمار جديدة ومبتكرة للتقليل من مخاطر الأقتراض التقليدية. وكنتيجة لهذا يطرح الكيلاني (2013) نظام التأجير التمويلي كبديل أستثماري مقبول للمصارف التجارية الليبية للقيام بعملية الاقراض بشكل أقل مخاطرة وبأفضل عائد ، والذي يمكن المصارف من تحقيق مزايا لم تكن متوفره في التمويل التقليدي منها مثلاً توفر الضمانات الكافية بنظام التأجير التمويلي كأحتفاظ المصرف بملكية الأصل طيلة مدة عقد التأجير التمويلي ، كما يوفر المناخ المناسب للإستثمار وتحفيز المستثمرين على إقامة المشاريع. وفي نفس السياق قيام المصرف المركزي بمحاولة إعادة هيكلة القطاع المصرفى الليبى النهوض به وتطويره بأصدرها القانون رقم (15) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية والخاصة بتنظيم أحكام التأجير التمويلى والسماح للمصارف التجارية للعمل به. الا أنه وعلى حد علم الدراسة فلا يوجد دليل علي قيام المصارف التجارية الليبية بإستخدام نظام التأجير التمويلي على الرغم من صدور قانون ينظمه ، لذا جاءت هذه الدراسة لتعرف على مدى إستخدام المصارف التجارية الليبية لنظام التأجير التمويلى، وكذلك التعرف علي تأثير عدة عوامل على مدى إستخدام التأجير التمويلى وتطبيقه بشكل يحقق الفوائد المرجوه منه.

الدراسات السابقة:

دراسة بومدين (2004) بعنوان " إشكالية تمويل المشروعات الاقتصادية في الوطن العربي" هدفت الدراسة إلى التعرف على مشاكل التمويل فى الوطن العربى وطرح نظام التأجير التمويلى كبديل لتمويل بالإقتراض ، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها ان التأجير التمويلى كمصدر لتمويل أثبت نجاحه فى الدول المتقدمة والأ أنه مازال قليل الانتشار في دول الوطن العربى ، وأوصت الدراسة بضرورة فتح المجال لزيادة مصادر التمويل لمختلف القطاعات الإقتصادية والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة للحصول علي مزايا التأجير التمويلي وتجنب الصعوبات التى واجهتها.

دراسة بالقاسم (2007) بعنوان "التمويل بالإيجار كأداة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" هدفت الدراسة الى توضيح صيغة التأجير التمويلى وأهميته فى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما هدفت الدراسة الى التعرف على تجربة الجزائر فى مجال تمويل الشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأعتمدت الدراسة المنهج الإستنباطى والإستقرائى لتحليل البيانات المجمعه من مصرف االبركة

الجزائرى، وتوصلت الدراسة الى إن التأجير التمويلي يعتبر من أفضل أدوات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبديلاً يتسم بقلة المخاطرة وبالمرونه عن البدائل التقليدية الاخرى ، وقد أوصت الدراسة الى إستعراض التجارب والنماذج الدولية فى هذا المجال لإستخلاص نتائج يمكن تطبيقها والإستفادة منها فى تنمية وتطويره فى الجزائر.

دراسة بن يوسف (2008) بعنوان "أضواء على نشاط التأجير التمويلي وأهميته فى ليبيا" هدفت الدراسة الى التعرف على أهمية التأجير التمويلى فى ليبيا والدور الذى يمكن أن يلعبه التأجير التمويلى في تنمية الإقتصاد الليبى و كذلك دور المصارف الليبية فى دعم نشاط التأجير التمويلى ، وأعتمدت الدراسة على البحث المكتبى، وتوصلت الدراسة إلى أن إستخدام التأجير التمويلى قد يمنح الأقتصاد الليبى نمواً متسارع ويجذب الإستثمارات جديدة، وإيجاد مشروعات جديدة تساهم في زيادة الدخل وتنمية العائد ، وأوصت الدراسة بضرورة الإسراع فى إصلاح الجهاز المصرفى وتطويره وتحديثه لمواجهة تحديات العولمة والمنافسة.

دراسة محمد (2008) ، بعنوان "دراسة تحليلية لمدى أستخدام نظام التأجير التمويلي للاصول الراسمالية في الوحدات الحكومية" ، هدفت الدراسة بشكل رئيسي الى تفعيل تطبيق نظام التأجير التمويلى فى المنظمات الحكومية المصرية، ولتحقيق أه\اف الدراسة أعتمدت الدراسة منهجين الاستقرائى و الاستنباطي كدراسة تطبيقية على إحدى الوحدات الحكومية ، وقد توصلت الدراسة الي إن تطبيق نظام التأجير التمويلى يعد مدخلا ملائما للتطبيق فى الوحدات الحكومية ، إن تطبيق نظام التأجير التمويلى يمكن أن يؤدى إلى تطوير هدف الوحدة الحكومية من مزاولة النشاط التمويلى من الأصول الرأسمالية من وحدة حكومية تقليدية إلى وحدة حكومية ذات طبيعة اقتصادية تهدف إلى استرداد تكلفة إدارة الخدمات الحكومية ، و أوصت الدراسة بضرورة التركيز تطبيق نظام التأجير التمويلي في الوحدات الحكومية بصفتى المؤجر والمسأجر ، وكذلك العمل علي أصدر معيار خاص يناسب تطبيق نظام التأجير التمويلى فى الوحدات الحكومية .

دراسة بارود (2011) بعنوان "معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية" هدفت الدراسة الى التعرف على معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلى بالمؤسسات المالية غير المصرفية العاملة فى فلسطين ، وقد تم إستخدام المنهج الوصفى التحليلى وتكون مجتمع الدراسة من (24) مؤسسة إقراض ، وخلصت الدراسة إلى الموسسات الفلسطينية معنية بالعلم والدراية بنظام التأجير التمويلي ان هذا النظام لا يتنافي والسياسات الداخلية لتلك المؤسسات، وأن عدم وجود قانون للتأجير التمويلى ووضعة حيز التنفيذ قد يشكل عائق أمام تطبيق هذا النظام وتداوله ، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على نشر ثقافة التأجير التمويلى بين المؤسسات المالية ، وإقرار قانون التأجير التمويلى وجعله فى حيز التنفيذ من قبل الجهات المعنية لضمان حقوق وواجبات أطراف العقد ، بالإضافة الي منح المؤسسات الملية بعض المزايا كالتخفيض الضريبي والجمركى على الأصول المستوردة بهدف تأجيرها.

دراسة الهندى (2013) بعنوان "العوامل المؤثرة في حجم الايجار التمويلي لشركات المقاولات والانشاءات في الاردن" هدفت الدراسة إلى التعرف على إلى التعرف على العوامل المؤثرة في حجم الإيجار التمويلي لشركات المقاولات ، وذلك بالاعتماد على منهج استنباطي واستقرائي، تكون مجتمع الدراسة من جميع شركات المقاولات الإنشائية بالاردن ، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر بين العوامل المؤثرة في حجم الإيجار التمويلي لشركات المقاولات والإنشاءات الاردنية باختلاف حجم الشركة، عمر الشركة ، وعدد الجهات المؤجرة بالنسبة للشركة، وعلى ضوء النتائج قد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تعديل القوانين والأنظمة والقواعد المحاسبية والمالية المعمول بها والمتعلقة بنشاط التأجير التمويلي لتصبح أكثر مرونة لتلبية متطلبات التغيير والتجديد الممكنة بما ينسجم مع المبادئ والقواعد المحاسبية الدولية على أن يتم الاسترشاد بالقوانين المنظمة للتأجير التمويلي في الدول الاخر.

دراسة عياش و مناصرة (2014) بعنوان "التمويل بالإستئجار كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " هدفت الدراسة الى إبراز الأبعاد النظرية لأسلوب التأجير التمويلى والتركيز على أهمية وملائمة هذا النوع من التمويل لإحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، لتحقيق اهداف الدراسة أعتمدت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى ، وتوصلت الدراسة الى أن التاجيرى التمويلي ملائماً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للتغلب على مشاكلها التمويلية وزيادة القدرة على التوسع والإستمرارية وكذلك توفير تكييف

تجهيزاتها مع التطورات التكنولوجية. وقد أوصت الدراسة بضرورة وتشجيع إنشاء مؤسسات مالية متخصصة فى التأجير التمويلى وتوجيهها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة عزالدين (2014) بعنوان "دور التأجير التمويلى فى تنمية الإستثمارات" تناولت الدراسة دور التأجير التمويلى فى تنمية الإستثمارات فى الجزائر وكذلك مساهمته فى ترشيد قرارات التمويل فى المؤسسات وتشجيعها على شراء الأصول لمواكبة التطورات التكنولوجية. وأعتمدت الدراسة على المنهج التحليلى فى الجانب التطبيقى لمصرف البركة الجزائرى ، وخلص الدراسة الى أن التأجير التمويلى يمثل تقنية مستحدثة تمنح المؤسسات تجديد التكنولوجيا وأجراء التوسع في إستثماراتها ، وأوصت الدراسة بوجوب إصدار قانون خاص بالتأجير التمويلي ، وتشجيع المستثمرين على إستخدام التأجير التمويلى فى تنمية إستثماراتهم .

دراسة Munene (2014) بعنوان" تأثير التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركة المدرجة في سوق الاوراق المالية في نيروبي" هدفت الدراسة الى تحديد تأثير التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركات المدرجة بسوق بيروبي للاوراق المالية ، واعتمدت الدراسة التحليل الوصف لعينة الدراسة التى شملت على 30 شركة مدرجة بالسوق المالي، كما تم تجميع البيانات من القوائم المالية للشركات للفترة من 2009–2013 وتم قياس الاداء المالي بالمتغيرات التالية (السيولة وحجم الشركة والرافعة) ، وكذلك تم أستخدام بعض التحاليل الاحصائية المتوفرة في حزمة البرامج الاحصائية ، وتوصلت الدراسة الى ان هناك تأثير بسيط ومختلف لمبلغ التاجير التمويلي على متغيرات الاداء المالي في كينيا، واوصت الدراسة على ضرورة الحذر عند استخدام التأجير التمويلي كأدء لتمويل العمليات بالشركات الكينية المدرجة في السوق المالي.

دراسة الساعدى (2015) بعنوان "مدى تطبيق ونجاح التأجير التمويلى فى المصارف الليبية" هدفت الدراسة الى دراسة تطبيق نظام التأجير التمويلي فى قطاع المصارف المتخصصة فى ليبيا ، وكذلك التعرف على المعوقات التى تواجه تطبيق هذا النظام ، وذلك من خلال إستخدام المنهج التحليلي الوصفي ودراسة حالة مصرف التنمية ، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من اهمها أن المصرف لا يطبق نظام التأجير التمويلي على الرغم من وجود معرفة و دراية لدى موظفى المصرف بأهمية التأجير التمويلى ، وأن البيئة الإقتصادية لليبيا ملائمة تماما لإستخدام التأجير التمويلى ، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام المصرف بتطبيق نظام التأجير التمويلى بإعتباره أحد أساليب توظيف الأموال والتى تصلح فى أقتصاديات المعاصرة.

دراسة منصور و محمد (2016) بعنوان "العوامل المرتبطة بقرار التأجير التمويلي ودورها في تقويم الأداء المالي للشركة" هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين العوامل المرتبطة بقرار التأجير التمويلي وتقويم الأداء المالي في الشركة الوطنية للاجارة ، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وخلصت الدراسة إلى قلة انتشار استخدام التاجير التمويلي بواسطة الشركات السودانية وأن العوامل المرتبطة بقرار التأجير التمويلي تساعد في تقويم الأداء المالي لشركات الإجارة بصورة سليمة،واوصت الدراسة بتشجيع إنشاء الشركات الخاصة بتأجير الأصول الرأسمالية الضخمة في قطاعات البنية الأساسية بهدف خلق سوق تأجير تمويلي لتزويد شركاتها بالتجهيزات المناسبة ، والعمل على إصدار قانون لتنظيم مجال التأجير التمويلي يتلاءم مع بيئة السودان ويتوافق مع المعايير والأعراف الدولية.

دراسة Bello, et al (2016) بعنوان "تأثير التاجير التمويلي على الاداء المالي في صناعة النفط والغاز النيجيرية" هدفت الدراسة هدفت الدراسة دراسة تأثير التمويل التأجيري على الأداء المالي (مقاسا بمعدل العائد على الأصول) في شركات النفط والغاز النيجيرية ، تم تجميع البيانات من التقارير السنوية لست شركات التى تستخدم التأجير التمويلي والمدرجة في سوق نيجيريا للأوراق المالية قبل 2005، وتوصلت الدراسة الى التأجير التمويلي له تأثير معنوي على معدل العائد على الاصول ، واوصت الدراسة يجب على الشركات أن تحتضن الجير التمويلي كطريقة لتمويل عملياتها كدليل يشير إلى أن الأداء المالي سيزيد باستخدام التأجير التمويلي.

ملخص الدراسات السابقة: بإستعراض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة نجد أنها تناولت التأجير التمويلى بشكل عام من حيث مفهومه وأشكاله، وتركزت أغلبها على ملائمة هذا النوع من التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المفاضلة بين التأجير

التمويلي و وسائل التمويل الاخرى ، وتأثير التأجير التمويلى على الأداء المالى للشركات من حيث السيولة والمخاطرة والربحية ، وتناول البعض الأخر المعوقات التى تواجه تطبيق التأجير التمويلى ، أما الدراسات التى أجريت فى البيئة الليبية فكانت محدودة فبعضها تناول الجانب المحاسبى والقانونى للتأجير التمويلى، أما الدراسات الاخرى فقد أهتمت بالجانب التمويلى منها ما تناول التأجير التمويلى كمصدر جديد وحديث من مصادر التمويل وأهميته للإقتصاد الليبى وتطوير القطاع المصرفى ، وبحث مدى نجاح التأجير التمويلى فى المصارف المتخصصة مثل مصرف التنمية.

وبشكل عام فان معظم الدراسات اتفقت على ان نظام التأجير التمويلى من أنجح الوسائل التمويلية للمشاريع التى يتعذر تمويليها بالوسائل التمويلية التقيدية مثل الأقتراض. لذا تميزت هذه الدراسة بالتأكيد على أهمية التأجير التمويلي في البيئة الليبية من وجهة نظر المصارف التجارية الليبية ، وإستخدامه بالمصارف ودراسة تأثير بعض العوامل علي مدى إستخدام نظام التأجير التمويلى ، وخاصة ان المصارف التجارية مناطة به القيام بدور الممول والداعم لعملية التنمية في الاقتصاد الليبي ، وكذلك في أطار تنويع الخدمات المصرفية وإعادة هيكلة النظام المصرفي في ليبيا.

مشكلة الدراسة :

تكمن أهمية المصارف التجارية فى دورها الحيوى والفعال فى دعم وتنمية النشاط الإقتصادى ، فهى تمثل أحد أهم أركان الإقتصاد الوطنى وتساهم فى الحفاظ على الإسقرار الإقتصادي ، الأ أن القطاع المصرفى فى ليبيا يواجه عدة تحديات منها التحولات الإقتصادية كإعادة هيكلة الإقتصاد والتى تفرض على الجهاز المصرفى تطوير وتنويع الخدمات المصرفية وإيجاد وسائل مناسبة للمساهمة فى إنجاح هذه التحولات. ويضيف بن يوسف (2008) ان دور المصارف التجارية الليبية يقتصر على أقراض جزء من فائض السيولة لديها الى جهات هى معظمها شركات ومؤسسات عامة حيث تقدم هذه القروض بضمانات من الخزانة العامة ، وعليه يمكن القول أن المصارف التجارية الليبية تعانى من أنخفاض مستوى كفاءتها الاقتصادية مما سيؤدى الى إرتفاع تكلفة الخدمة المصرفية ، الامر الذي دعى بالمصرف ليبيا المركزي لإتخاذ عدة اجراءات أصلاحية بهدف إعادة تأهيل الجهاز المصرفى ليكون قادراً على تقديم خدمات مصرفية تنافسية ، ومن ضمن هذه الإجراءات تحول بعض المصارف لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية ، وتنويع الخدمات المصرفية وتحول المصارف لتنويع مصادر الأستثمار(الكيلاني،2013) ، ومنها مثلاً إصدار القانون رقم 15 لسنة 1378(2010) بشأن تنظيم إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف الليبية والذى أصبح من الإستراتيجيات الجديدة لتطوير العمل المصرفي وتقليل مخاطر الإستثمار. ومن خلال الأستطلاع[1] المبدئي الذي قامت به الدراسة تبين عدم وجود دليل علي قيام المصارف التجارية الليبية بتطبيق نظام التأجير التمويلي ، الأمر الذى سيحرمها من مزايا إستخدام التأجير التمويلى كوسيلة مهمة للأستثمار. لذا تسعى هذه الدراسة لتعرف على مدى إستخدام التأجير التمويلى بالمصارف التجارية الليبية وكذلك تأثير بعض العوامل التى قد تؤثر على إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف التجارية الليبية ، بالتالى يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى السؤال الرئيسي التالي:

ماهى العوامل التى يمكن أن تؤثر على مدى إستخدام المصارف التجارية الليبية لإسلوب التأجير التمويلى؟

أهداف الدراسة:

1- التعرف على التأجير التمويلى بإعتباره أحدى صيغ التمويل الحديثة.
2- دراسة مدى إستخدام التأجير التمويلى كمصدر مُستحدث للأستثمار فى المصارف التجارية الليبية
3- تحديد العوامل التى قد يكون لها تأثير على مدى إستخدام التأجير التمويلى كأداة للإستثمار فى المصارف التجارية الليبية.

[1] الملاحظة اشخصية وبعض المقابلات شخصية مختصرة مع عدد 8 من مدراء الفروع مصارف الجمهورية و الوحدة و التجارة والتنمية و التجاري الوطني أجرتها الدراسة خلال شهر2017/7

أهمية الدراسة:

1- إبراز التأجير التمويلى كمجال جديد للإستثمار أمام المصارف التجارية العاملة فى ليبيا ، وتسليط الضوء على العوامل التى يمكن أن تؤثر على مدى إستخدام أسلوب التأجير التمويلى.

2- تعريف المعنيين والمسؤلين بالمصارف التجارية الليبية على الدور الهام الذى بمكن أن يلعبه التأجير التمويلى في المساهمة في عملية النمو الإقتصادى خاصة فى ظل الأوضاع الإقتصادية الصعبة التى تمر بها الاقتصاد الليبي.

3- تفعيل الإدوات التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتذليل العقبات امام التداول بها بإعتبار ان التأجير التمويلى هو أحد صيغ التمويل الإسلامي التى يتم التعامل بها فى المصارف والنوافذ الإسلامية.

فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات الرئيسية التالية :-

الفرضية الرئيسية الأولي :" تستخدم المصارف التجارية الليبية نظام التأجير التمويلي"

الفرضية الرئيسية الثانية: " يوجد تأثير للعوامل المختارة علي مدى إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف التجارية الليبية"

منهجية الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى جانبين رئيسيين هما الجانب النظرى والجانب العملى:

اولاً- الجانب النظرى: ويتضمن هذا الجانب دراسة مدى إستخدام التأجير التمويلى فى المصارف الليبية ومعرفة العوامل التى من شأنها التأثير على إستخدامها للتأجير التمويلى بالإضافة للتعرض الى مفهومه بشكل شامل بناءً على ماورد فى المراجع والأبحاث السابقة والكتب والدوريات.

ثانياً- الجانب العملى: تم إستخدام إستمارة الإستبيان كأداة رئيسية لتجميع البيانات والمعلومات من المصارف محل الدراسة ثم تحليلها بإستخدام البرنامج الإحصائى SPSS وذلك بهدف تحقيق أهداف الدراسة وتقديم التوصيات والإقتراحات.

مجتمع وعينة الدراسة:

أستهدفت الدراسة المصارف التجارية الليبية العاملة فى بنغازى (بصفتها مؤجرة) وعددها (7) مصارف تجارية وتم التركيز على إدارة الإئتمان وإدارة المخاطرة بإدارات العامة وإدارات الفروع على أعتبار أن إدارة الإئتمان وإدارة المخاطرة هم المعنيتين بموضوع الدراسة بحسب طبيعة عملهما وقد تم تصميم إستمارة إستبيان وتوزيعها على أفراد العينة.

متغيرات الدراسة:

1- المتغير التابع: وهو مدى إستخدام المصارف الليبية لنظام التأجير التمويلى.

2- المتغيرات المستقلة: تتكون من مجموعة من العوامل التى قد يكون لها تأثير علي مدى إستخدام التأجير التمويلى بالمصارف التجارية. والشكل التالي يوضح نموذج الدراسة :

الشكل رقم (1) العوامل المؤثرة فى مدى إستخدام المصارف التجارية لنظام التأجير التمويلي.

المتغيرات المستقلة		المتغير التابع
معرفة ودراية العاملين بنظام التأجير التمويلي		مدى إستخدام نظام التأجير التمويلي
الضمانات التي يوفرها نظام التأجير التمويلي		
المرونة التى يتمتع بها نظام التأجير التمويلي		
القوانين والتشريعات المنظمة لنظام التأجير التمويلي		
الحاجة للمزايا التى يقدمها لنظام التأجير التمويلي		

الأطار النظري

أولاً التأجير التمويلي

1.1 تعريف التأجير التمويلى:

3- يعرف عبد العزيز (2007) التأجير التمويلى: "بإنه اسلوب تمويل يقوم بمقتضاه الممول (المؤجر) بشراء أصل رأسمالى يتم تحديدمواصفاته بمعرفة المستأجر الذى يتسلم الأصل من المورد على أن يقوم بأداء قيمة إيجارية محددة للمؤجر كل فترة زمنية معينة مقابل إستخدام وتشغيل هذا الأصل". في حين يذكر الصغير (1991) أن المادة (153–أ) من القانون الامريكي رقم (4) عرفت التأجير التمويلى علي بأنه "عقد الإيجار الذى لا يتيح للمؤجر إختيار أو توريد الأصل محل العقد بل يتعاقد مع طرف ثالث يلتزم بتوريد الأصل الذي يمتلكه المؤجر بقصد تأجيرها للمستأجر". بينما يورد الرشيدى (2010) أن القانون المصري رقم (16) لسنة 2001 اعتبر أن من بين ما يعد تأجيرا تمويلياً " كل عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بأن يؤجر الى المستأجر منقولات مملوكة له او تلقاها من المورد إستناداً الى عقد من العقود ، ويكون التأجير مقابل قيمة إيجارية يتفق عليها المؤجر مع المستأجر". أما القانون الليبي رقم (15) لسنة 2010 بالمادة (2) فقد عرف التأجير التمويلي بأنه: " هو كل عقد يلتزم فيه المؤجر بأن يمكن المستأجر من الإنتفاع لمدة معينة ،ولقاء أجرة معلومة ، بأى من الأموال التالية :منقول أو عقار مملوك للمؤجر،أو تلقاه من المورد إستناداً على العقد ، أو أى عقار أو منقول تكون ملكيته قد آلت من المستأجر الى المؤجر بموجب عقد يتوقف نفاذه على إبرام عقد التأجير التمويلى بينهما". ومن التعريفات السابقة يمكن ملاحظة ان للتأجير التمويلى خصوصيته، بحيث يظهر من المنظور الإقتصادى والمالي كعملية تمويلية تتكون من عدة أطراف وهذ الأطراف هي :- (بومدين، 2004)

أ- **المؤجر:** هو المؤسسة الممولة التى تشترى الأصل بحسب المواصفات المحددة مسبقاً من طرف المستأجر ، فيظل المؤجر مالكاً للأصل طيلة مدة العقد فى هذه الحالة يلعب دور الضمان الحقيقى فى مواجهة المستأجر.

ب- **المستأجر:** هو المستفيد من عملية التأجير التمويل فيستعمل الأصل ويستنفد من عائداته ، وفى اغلب الحالات للمستأجر عملية إختيار وتحديد مواصفات الأصل ، كما فى بعض الحالات يوقع المستأجر الى جانب المؤجر عقد البيع الذى يبرم بين المؤجر والمورد.

جـ – **المورد:** هو البائع للأصل موضوع عملية التأجير التمويل وله نوعان من العلاقات، الأولى علاقة تربطه بالمؤجر وتنحصر فى إجراءات عقد البيع بصفة عامة ، والثانية علاقة يرتبطه بالمستأجر وهو المستعمل للأصل فيمكن ان تمتد الى مواصفات العقد وتاريخ التسليم وضمان العيوب وخدمات الصيانة ، الا أنه ومن الناحية القانونية نلاحظ ان المورد ليس طرفاً مباشراً فى عقد التمويل التأجيرى.

1.2 الشروط الرئيسية للتأجير التمويلى:

يعتقد عثمان (2011) وأل شبيب (2007) أن هناك عدة شروط لعقد التأجير التمويلي هي:-

- لا يشترط بيع الأصل للمستأجر في نهاية مدة العقد ، وأذا تضمن عقد الإيجار وعداً ببيع الأصل فى نهاية مدة الإيجار للمستأجر يجب أن يكون السعر يقل عن السعر السوقى فى مدة البيع.
- يجب أن تغطى مدة الإيجار أكثر من 75% من العمر الإقتصادى المتبقى للأصل المستأجر ، وأن لا يبدأ العقد خلال الربع الأخير من العمر الإفتراضى للأصل.
- أن يكون عقد الإيجارغير قابل للإلغاء ، وأن تغطى دفعات التأجير القيمة السوقية للأصل عند إبرام العقد فضلا عن هامش ربح محدد وأن لا تقل التغطية عن 90% من القيمة السوقية عند توقيع العقد.
- أن يكون المستأجر مسؤل عن جميع تكاليف على الأصل وما يستحق عليه من ضرائب على الممتلكات ، كما يحق للمؤجر إضافة الأقساط المدفوعة إلى إيراداته كما من حقه خصم قسط الإستهلاك من الإيرادات لغرض إحتساب الضريبة.

1.3 أهمية التأجير التمويلى مقابل التمويل التقليدي :

بشكل عام يمكن تلخيص أهمية التأجير التمويلى في النقاط التالية :

- سهولة تطبيقه وإستجابته للإحتياجات التمويلية للشركات الإنتاجية والخدمية بالتالي ساهم في رفع معدلات النمو الإقتصادى (عثمان ،2011) ، والمواكبة المستمرة للتطور التكنولوجى، ومن ثم رفع جودة الإنتاج مع خفض تكلفته والإسهام فى فتح أسواق جديدة محلياً وعالمياً وزيادة مستوى الإستثمارات (فهمى وأخرون،1997) .
- التخفيض من أثار التضخم على تكلفة عمليات التوسعات أوالمشروعات الجديدة ، فالتأجير التمويلى يقضى على فترات الإنتظار التى تحتاج إليها المنشأت لتكوين إحتياطيات أو طرح أسهم جديدة أو تعديل رأس المال مما يؤدى إلى إرتفاع تكلفة التوسعات المزمع إجراءها، وفى ظل موجات التضخم فأن أسعار اليوم أقل من أسعار الغد ، وبالتالى يمكن إعتبار التأجير التمويلى كعامل ثبات للإستثمارات خلال الإرتفاع الاسعار والكساد الإقتصادى (فهمى،وأخرون ،1997).
- يقوم على فكرة الفصل بين الملكية الإقتصادية والملكية القانونية أى بإستعمال الأصل دون تملكه، فالعائد المتوقع من أصل مالى معين أكثر أهمية من تملك هذا الأصل نفسه إذا أن الثروة الحقيقية تتمثل بالإستعمال وليس فى مجرد التملك (ابوحصوة، 2005).

وبشكل خاص فأن أهمية التأجير التمويلى بالنسبة للإقتصاد الليبي يمكن تلخيصها في النقاط التالية : (بن يوسف ،2008)

- الإسهام الفعال فى إدخال التقنية التكنولوجيا اللازمة لتحسين ورفع كفاءة الخدمات أو للتطوير الصناعى وتشغيل المصانع المتعثرة وإنشاء مصانع جديدة، أو القيام بعمليات الإحلال والتجديد ورفع جودة الإنتاج وتخفيض تكلفته.
- سرعة تنفيذ خطط التنمية وعدم تعطيلها بسبب نقص التمويل، لأن المشروعات التى تعتمد علي التمويل التقليدى غالبا ما تتأخر فى التنفيذ بسبب التأخير فى إستلام أقساط التمويل.

- إدخال أسلوب جديد من التمويل يتمتع بالمرونة ويبعد عن التعقيدات التى تتسم بها أساليب التمويل التقليدية سواء من حيث مدة الإنتظار والشروط المعقدة للحصول على التمويل المطلوب ، فالتأجير التمويلى يغطى التكلفة المطلوبة بدون تعقيد ويساهم فى بناء البنية التحتية ، وخلق مفاهيم جديدة فى نطاق دوائر الأعمال مفادها أن التركيز على إستخدام الآلات الحديثة عن طريق التأجير هو الذى يحقق الربحية وليست الملكية.
- علاج معظم مشاكل الشركات المتعثرة فى ليبيا بسبب عدم قدرة معظم المؤسسات على إحلال أو تجديد الأصول الرأسمالية وإستخدام وسائل تقنية حديثة ، فإن التاجير التمويلى يسهل عمليات إحلال الآلات والمعدات وتجديدها أى يساعد على الملاحقة المستمرة للتطورات التقنية وخفض تكلفة الإنتاج، ويؤدى فى النهاية إلى تحسين نوعية الإنتاج ورفع الإنتاجية وتحقيق الربحية ، وتقليل فرص تعثر الديون لدى المصارف المانحة للتسهيلات لمنحها إلى شركات التأجير بدلاً من تمويل المشاريع مباشرة.

يساهم التأجير التمويلى فى زيادة النشاط الإقتصادى ، حيث أن عزوف عدد كبير من المستثمرين الليبيين على التعامل مع المصارف التجارية لأسباب دينية ، وبما أن التأجير التمويلى يعد من أحد صيغ التمويل الإسلامى والمسمى فى الفقه (الإجارة المنتهية بالتمليك) فذلك يشجع المستثمرين على الإقدام والأقبال على هذا النوع من التمويل.

1.4 مزايا التأجير التمويلى:

يتضمن اللجوء الى التمويل بإستخدام نظام التأجير التمويلي عدة مزايا تميزه عن غيره من الطرق التمويلية الأخرى ، ويقدم هذا النظام مزايا لجميع أطراف العقد ، وتتمثل هذه المزايا فى الآتى :- (هنيدى،1998)

أ- المزايا التى يحققها المستأجر : يمنح نظام التأجير التمويلى عدة مزايا بالنسبة للمستأجر منها علي سبيل المثال:

- الحصول علي التمويل الكامل للإصل الرأسمالي وحيازة الأصل الرأسمالي لمزاولة نشاطه دون حاجة الى إستخدام جزء كبير من أمواله في الأصول الرأسمالية مما يوفر له سيولة أكبر يمكن أستثمارها فى أوجه اخرى ، بالأضافة لل الحصول علي أصوال راسمالية جديدة ومواكبة التقدم التكنولوجى (بلمقدم و أخرون ، 2005).
- الوفر الضريبي الذي قد ينتج من عملية التأجير التمويلي ، حيث ان قيمة أقساط الإيجار وأقساط الاستهلاك للأصل المؤجر يتم إستقطاعها من الوعاء الضريبى للمستأجر بإعتبارها تكاليف لازمة للحصول على الدخل ، وفى الحالة التي يقوم بها المؤجر بصفته المالك للأصل بأستقطاع أقساط إستهلاك فيكون الوفر الضريبى الناتج أكبر مما لو قام المستأجر بإستهلاكه ، وهذه الميزة تعود بالنفع على الطرفين حيث تنخفض فيه قيمة الإيجار تبعاً لوفر الضريبى الذى يحققه المؤجر إذا بإمكانه ان ينعكس هذا الوفر على الدفعات التى يطلبها من المستأجر (المحضار، 2005).
- عدم التأثر بعوامل التضخم في الأمد قصيرة حيث يتم الإتفاق بشروط محددة ثابتة طيلة مدة العقد والتى تمتد الى فترة طويلة نسبياً (فهمى وآخرون، 1997).
- سهولة إجراءات الحصول عليه عن تلك الإجراءات في طرق التمويل الاخري ، ففى بعض الحالات قد يسهل على العديد الحصول على الموافقة على التأجير التمويلي أصل من الأصول وهو ماقد لايتسنى له فى حال طلب شراء الأصل ذاته ، او أجراءات الموافقة للحصول علي قرض (هنيدى ،1998).

ب- **المزايا التى يحققها المؤجر:** يتحصل المؤجر علي بعض المزايا عند الأستثمار في التأجر التمويلي منها مثلاً

- يوفر للمؤجر مرونة كبيرة فى شروط التعاقد مع المستأجر بحيث يمكن للمؤجر إختيار المستأجر الذى يتوافق مع طبيعة الخدمة التى يقدمها المؤجر ، بالأضافة منح المؤجر الحرية في تحديد القيمة الإيجارية وعدم التقيد بالقواعد الخاصة بتحديد سعر الفائدة كما هو الحال في منح الإئتمان المصرفي ، حيث تتضمن القيمة الإيجارية ثمن شراء الأصل المؤجر ومصاريف إتمام الصفقة والفائدة المستحقة عن هذه المبالغ وهامش ربح مناسب للمؤجر (البدالى، 2005) ، (المحضار،2005).
- يوفر التأجير التمويلي للمؤجر الضمان الكافي والمكفول بأقوى الحقوق العينية على الأطلاق وهو حق الملكية وبذلك تتفادى المؤجر خطر إفلاس أو إعسار المستأجر ، بالإضافة الى حق المؤجر مالك للأصل المؤجر في إنهاء العقد، بالأضافة الى ضمان تدفق نقدي ثابت ومستمر للمؤجر من خلال الأقساط الشهرية طيلة فترة التعاقد والتى تحدد بناء على العمر الافتراضي للأصل (بن زيوش ، 2007).
- يوفر هذا انظام إستقراراً للمؤجر فى أحوال التضخم الإقتصادى وبحيث لا يؤثر هذا العنصر كثيراً على المؤجر وقيمة الأصل المؤجر ويجنبهم المخاطرة ، (المحضار، 2005).
- كما يمكن للمؤجر تحقيق وفر ضريبي بأستقطاع استهلاك الاصل المؤجر بصفته المالك له والتى تخصم من الدخل الخاضع للضريبة ، كما ان هناك العديد من قوانين الإعفاءات الضريبية التشجيعية التى تمنح للمؤجر (بلعاوي ، 2005).

1.5 عيوب التأجير التمويلى:

يذكر حموى، (2005) أنه وعلى الرغم من المزايا التى تحققها جميع أطراف عقد التأجير التمويلى ، الا أن هناك عدة عيوب نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :-

- ✓ حرمان المستأجر من الحصول على قيمة الخردة فى نهاية العمر الإنتاجى للأصل المؤجر، والتى تعتبر من اهم المكاسب التى تحققها الشركة عند شراء الأصل وإمتلاكه ، وذلك لأن الأصل المؤجر هو ملك للمؤجر.
- ✓ التقيد على المستأجر من حيث عدم أجراء اى تحسينات الأصل المؤجر دون الحصول على موافقة المؤجر .
- ✓ أرتفاع التكلفة الكلية الإيجار للأصل الأمد الطويل عن تكلفة الشراء الأصل والتملك ، حيث ان تكلفة الإستئجار تشمل إجمالى القيم الإيجارية (والتى تتضمن ثمن الشراء ومصاريف التركيب وسعر الفائدة وهامش الربح) وتفوق تكلفة الشراء (والمتضمنة تكلفة شراء الأصل فقط).
- ✓ بروز مشكلة تقادم الأصل فنياً وخاصة فى الأصول التى تشهد تطورات سريعة كالأصول التكنولوجية والرقمية ، ونظرا لعدم أنهاء عقد التأجير التمويلي فأن المستأجر قد يستمر فى تسديد الدفعات الإيجارية خلال مدة العقد المتبقية دون الإستفادة من الأصل المؤجر الامر النظرا يشكل عبء مالي عليه.

ثانياً: العوامل المؤثرة علي إستخدام نظام التأجير التمويلي

- ✓ نظرا لأحتواء عقد التأجير التمويلى على العديد من المزايا المالية والضريبية والقانونية والمشار اليها أنفاً والتى قد تشجع المستثمرين على تبنى هذا النوع من التمويل ، الأ أن هناك العديد من العوامل والمقومات المحيطة بنظام التأجير التمويلى والتى قد يؤثر توفرها فى إستخدام نظام التمويل التأجيري ونساهم في جعله اكثر مصادر التمويل قبولاً، وفيما يلى بيان للعوامل والمقومات التي تعتقد الدراسة بأنها قد يكون لها تأثير علي إستخدام لنظام التأجير التمويلى من قبل المصارف التجارية الليبية (المؤجر) :

2.1 معرفة ودراية العاملين في المصارف بنظام التأجير التمويلي

إن نجاح نظام التأجير التمويلى يتوقف على كفاءة الجهاز العامل به ومهارته وإلمام العاملين بجوانب عقد التأجير التمويلى حتى تستطيع المؤسسة دراسة المركز المالى للمستأجر للتعرف على قدراته للوفاء بإلتزاماته وخاصة الإلتزام بدفع إقساط الإيجار (البدالى، 2005)، كما يجب أن يتوفر لدى الكادر الوظيفى بالمؤسسة المعرفة الكافية بمتطلبات التأجير التمويلى مثل تحديد القيمة الإيجارية و تحديد مدة العقد حتى تغطى هذه المدة قيمة الأصل المؤجر(ابو حصوة ، 2005). ولما كانت المعرفة والدراية بمتطلبات التأجير التمويلي أحد العوامل المهمة لإتمام عملية التأجير التمويلى بكفاءة وفاعلية فقد وضعت الدراسة هذا العامل كأحد العوامل التى قد تؤثر على إستخدام المصارف التجارية الليبية لنظام التأجير التمويلى.

2.2 الضمانات التي يوفرها نظام التأجير التمويلي:

في الوقت الذي تتيح فيه عملية التأجير التمويلى للمستأجر بقاء الأصل في حوزته والتصرف فيه والحصول على التمويل الكامل ، الإ أنها ترفر للمؤجر حقاً قانونياً أقوى من الضمانات التقليدية وهو حق ملكية الأصل ، بذلك يكون التأجير التمويلي أقل مخاطرة للموجر ، ولهذا السبب كلما كانت المخاطرة المحيطة بالمستأجر أكبر كلما كان من الأفضل للمؤجر أن يستخدم التأجير التمويلي بدلاً من منح المستأجر قرضاً (بوالعيد ، 2013). وكذلك يوفر التأجير التمويلى ضماناً أخر إذا ماساء الوضع المالى للمستأجر وتعرض للإفلاس فإن الأصول المؤجرة غير خاضعة للتصفية بإعتباره المالك القانونى للأصل ، ومن هنا يختلف مركز المؤجر التمويلى عن وسائل التمويل التقليدية كالقروض والبيع بالتقسيط التى تكون مهددة بعدم إستردادها فى حالة إفلاس أو إعسار المستأجر (بلعاوي، 2005). ونتيجة للدور الكبير الذى يلعبه عامل الضمانات التى يحققها نظام التأجير التمويلى ، فان الدراسة وضعت عامل الضمانات التى يوفرها التأجير التمويلي للموجر كأحد العوامل المهمة والتى قد تساهم في زيادة رغبة المصارف فى إستخدام نظام التأجير التمويلى، اى لمعرفة تأثير الضمانات على إستخدام المصارف لنظام التأجير التمويلى.

2.3 المرونة التى يتمتع بها عقد التأجير التمويلي :

يعطى التأجير التمويلى مرونة كبيرة فى العلاقة بين المؤجر والمستأجر بحيث يمكن للمؤجر إختيار المستأجر المناسب والذى تتوافق إحتياجاته مع طبيعة الخدمة التى يقدمها المؤجر (المحضار،2005) ، وكذلك بسبب الطبيعة الخاصة لعقد التأجير التمويلى والتى تمتاز بالمرونة وخاصة فى بنود العقد مثل إعفاء المؤجر من الإلتزام بصيانة وإصلاح الأصل المؤجر وأن يلتزم المستأجر بجميع أعمال الصيانة والحفاظ على سلامة الأصل وإستعماله فى الوجه المخصص له ، ويمكن للمؤجر مراقبة المستأجر بهدف التأكد من إحترامه لإلتزاماته في إستعمال الأصل ، وكذلك يمكن للمؤجر أن يفرض على المستأجر التأمين على الأصل لصالحه ولدى شركة تأمين معينة وبحيث يصبح المؤجر مستفيداً فى وثيقة التأمين والمستأجر يتحمل وحده جميع أقساط التأمين (ابو حصوة، 2005). ومن هنا يتضح أن المرونة التى تتمتع بها بنود عقد التمويلي التأجيري قد تكون عامل ثلثاً قد يكون له تأثير في حث المصرف على إستخدام التأجير التمويلي في مجالات الاستثمار.

2.4 القوانين والتشريعات المنظمة للتأجير التمويلي :

أن وجود إطار قانونى ينظم إستخدام نظام التأجير التمويلي من الأمورالتى يتم الإستناد إليها لتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ويعطى الأذن للجهات المعينة بتطبيق هذا النظام ، فوجود تشريع قانون للتأجير يوفر التزام أطراف العقد بشروط أو بنود (المحضار،2005). بالنسبة للمصارف الليبية وبصدور القانون الليبى رقم 15 لسنة 2010 بشأن التأجير التمويلى وقد سمح

للمصارف التجارية إستخدام نظام التأجير التمويلى كمصدر جديد للأستثمار ، فبذلك أصبحت المصارف الليبية معنية قانونياً بإستخدام نظام التأجير التمويلى ولايوجد لديها أى عائق قانونى فى تطبيقه ، وبناءً على ذلك تم إختيار العامل القانونى كأحد العوامل التى قد يكون لها تأثير علي إستخدام المصارف الليبية للتأجير التمويلى .

2.5 الحاجة إلى مزايا نظام التأجير التمويلي :

نظراً للمخاطر مصادر التمويل التقليدية والتى تهدد المؤجر فقد برز البحث عن وسائل لتمويل تناسب المستأجر الذى قد تعجز وسائل التمويل التقليدية عن الوفاء بمطالبها الإستثمارية وتضمن بالمقابل لمؤجر أعلى قدر من الحماية وأدنى درجة من المخاطرة والتى تكفل له إسترداد الأصل المؤجر، ويعتبر التأجير التمويلي من أفضل الوسائل التى تحقق لمستأجر و المؤجر الإستثمار المناسب والآمن ، ومن خنا بدات الحاجة لنظام التأجير التمويلى كوسيلة لتمويل المشروعات ولتلافى العيوب فى وسائل التمويل التقليدية (أبوحصوة ،2005) ، وكما تبرز الحاجة لهذا النظام كونه يمكن المؤجر من الحصول على تدفقات نقدية مستمرة (أقساط الإيجار) تنسجم مع متطلبات السيولة ، كما تواكب عملية التأجير التمويلى حاجة المستثمرين للحصول على الأصول المتطورة تكنولوجياً والتى لا تستطيع توفيرها بإمكانياتها الذاتية أو باللجوء للإقتراض (المحضار،2005). وفي ليبيا تظهر الحاجة للتأجير التمويلى وخاصة بعد صدور قرار مصرف ليبيا المركزى رقم (6) لسنة 2012 بشأن التحول التدريجى إلى الصيرفة الإسلامية ، وبإعتبار التأجير التمويلى أحد صيغ التمويل الإسلامى فإنه يدعم المصارف الليبية فى تحولها التدريجى للصيرفة الإسلامية وتقديم المنتجات الإسلامية ، كما ان يوفر إستقرار للمؤجر فى أحوال التضخم والإنكماش والإزدهار والركود الإقتصادى ، بالإضافة الي المزايا الضريبية فيمكن للمؤجر أن يخفض من إيراداته بقيمة إستهلاكات هذه الأصول المؤجرة بإعتباره مالك للأصل ويحقق بذلك وفراً ضريبيا وكذلك ميزة حصول المؤجر على بيع الأصل بعد إنتهاء الفترة الإيجارية بمعنى أن المؤجر سوف يعود إليه الأصل بعد إنتهاء الإيجار وسيقوم ببيعه بالقيمة السوقية بما يحقق له تدفقاً نقدياً إضافياً (الشوابكة، 2007) ، كما تمنح بعض التشريعات ومن بينها القانون الليبي أعفاءات ضريبية على الدخل لمدة خمس سنوات تبدأ من الترخيص له بمزاولة النشاط وأيضاً الإعفاء من ضريبة الدمغة ورسوم تسجيل العقار (البدالى،2005)، (بلعاوي،2005) ، (المحضار،2005). ونظراً لتعدد مزايا التأجير التمويلى وتأثيرها على أطراف عملية التأجير وهى المستأجر والمؤجر فقد إختارت الدراسة عامل المزايا كأحد العوامل التى قد يكون لها تأثير على مدى إستخدام المصارف لهذا النظام.

الاطار العملي

1- أسلوب الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة فقد تم أعتماد المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يقوم على دراسة الظاهرة محل للدراسة ومحاولة المقارنة والتفسير و التقييم للظاهرة للوصول الى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة في موضوع الدراسة (العبيدات و أخرون، 2011). وقد أعتمدت الدراسة على مصدرين من لجمع بيانات الدراسة : **المصادر الثانوية** : وتمثلت في المعالجة النظرية للدراسة والتى للمثل في الكتب العلمية والمراجع العربية وما توفر من المراجع الاجنبية بالأضافة الى الدوريات والرسائل العلمية والأبحاث المنشورة وغير المنشورة ، وكذلك المواقع الالكترونية ذات العلاقة بموضوع الدراسة. **المصادر الأولية** : لأجل معالجة الاطار العملي للدراسة فقد تم إستخدام أستمارة الأستبيان لجمع البيانات الأولية.

2- مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في إدارتى الإئتمان والمخاطر بالمصارف التجارية الليبية متمثلة فى مدير الإدارة ورؤساء الأقسام و موظفين بإدارتى الإئتمان والمخاطر بالإدارة العامة وفروع المصارف، وتكونت العينة من إدارات الإئتمان والمخاطر بالمصارف التى تقع إدارتها العامة بالمنطقة الشرقية ، وكذلك المصارف التجارية التى لها إدارة للفروع بالمنطقة الشرقية ، وفيما يلى المصارف وفروعها التى تم استهدافها بهذه الدراسة :

1- مصرف الوحدة
2- مصرف الجمهورية
3- مصرفالتجارى الوطنى
4- مصرف الصحارى
5- مصرف التجارة والتنمية
6- مصرف الإجماع العربى
7- مصرف شمال أفريقيا
8- مصرف الأمان

وقد بلغ عدد مشاهدات مجتمع الدراسة وبناء على البيانات التى حصلت عليها الدراسة من مصرف ليبيا المركزي حول المصارف العاملة في المنطقة الشرقية [1] (8) مصارف وعدد (62) فرع تعمل في المنطقة الشرقية ، وقد تم وضع عدة شروط لاختيار العينة من مجتمع الدراسة[2].

3- أداة الدراسة

وتم إعداد الاستبيان وفق الخطوات العلمية للبحث العلمي، ولقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان تم إستخدام مقياس (ليكرت الخماسي)، حيث كانت الإجابات على كل فقرة متوفر لها 5 إجابات تقع بين 1 (غير موافقة بشدة) و 5 (الموافقة بشدة) ، وذلك كما في جدول رقم (1)

الجدول رقم (1) مقياس ليكرت الخماسي لقياس الاجابة على الفقرات

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

تم جمع البيانات من خلال إستمارة إستبيان صممت بالإستعانة بدراسات سابقة (الساعدى ، 2015 ، بارود ،2011 ، بن يوسف ، 2006) وبالإستناد إلى أدبيات الموضوع، وقد تم توزعها على عينة من إدارتى الإئتمان والمخاطر بالمصارف التجارية وقد وزعت (48) إستمارة تم إرجاع (38) منها صالحة للتحليل وهى تمثل نسبة قدرها 66% ، ويتكون الإستبيان من قسمين تخدم محاور الدراسة مقسمة كالأتى :

- **القسم الأول:** يحتوى على بيانات عامة عن المصرف من حيث الشكل القانونى ومدة مزاولة النشاط وحجم رأس المال). وكما يحتوى على عدة لك بيانات حول المشاركين في الدراسة من حيث التخصص العلمى والمؤهل العلمى وسنوات الخبرة.
- **القسم الثاني:** يتناول هذا القسم محاور الدراسة مفصلة كالتالى :

[1] تم الحصول على البيانات عن المصارف من مدير أدارة الاحصاء بمصرف ليبيا المركزي البيضاء

[2] تمثلت المعايير التى اعتمدتها الدراسة في توزيع الاستبيان هى أستبعاد المصارف والفروع التى لا يمكن الوصول اليها مثل الفروع الواقعة في مناطق الاحداث والاشتباكات ،و فروع المصارف الصغيرة التى تقع أدارتها العامة خارج النطاق الجغرافي الذي حددته الدراسة ، كما تم استثناء المصارف أو الفروع المتوقفة عن العمل لاى سبب، وكذلك فروع المصارف التي لم تبدئ تعاونا مع الدراسة.

جدول رقم (2) محاور الدراسة الرئيسية

المحاور	الأسئلة
المحور الأول : **إستخدام نظام التأجير التمويلى بالمصرف**	تقيس هذا المحور الاسئلة من (2.1 – 2.4)
المحور الثاني: **معرفة ودراية العاملين المصارف لنظام التأجير التمويلى**	تقيس هذا المحور الاسئلة من (3.1 –3.4)
المحور الثالث :**الضمانات التى يوفرها نظام التأجير التمويلى**	تقيس هذا المحور الاسئلة من (3.5 – 3.7)
المحور الرابع : **المرونة فى عقد التأجير التمويلى**	تقيس هذا المحور الاسئلة من (3.8 – 3.9)
المحور الخامس : **القوانين والتشريعات المنظمة للتأجير التمويلى**	تقيس هذا المحور الاسئلة من (3.10 – 3.12)
المحور السادس : **الحاجة للمزايا نظام التأجير التمويلى**	تقيس هذا المحور الاسئلة من (3.13– 3.18)

4– أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التى تم تجميعها قد تم إستخدام العديد من الأساليب الإحصائية من حزمة البرنامج الإحصائى (Spss) وفيما يلى مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل البيانات:

أ– النسبة المئوية (التكرارات) : للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد إستجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التى تتضمنها الدراسة .

ب– المتوسط الحسابى والمتوسط العام: وذلك لمعرفة مدى إرتفاع وإنخفاض إستجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة مع العلم بأنه يفيد فى ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط .

جـ – الإنحراف المعيارى : للتعرف على مدى إنحراف إستجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطهما الحسابى ويلاحظ أن الإنحراف المعيارى يوضح التشتت فى إستجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية ، فكلما أقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الإستجابات وإنخفض تشتتها بين المقياس وإذا كان الإنحراف المعيارى واحد صحيح فأعلى فيعنى عدم تركز الإستجابات وتشتتها.

د – أختبار التوزيع الطبيعي : لإختبار مدى خضوع البيانات تتبع التوزيع الطبيعي سيتم إستخدام أختبار كولمجروف – سمرلوف (1-SampleK-S) ، فاذا كان قيمة الاختبار اكبر من مستوى التباين اى اكبر من 0.05 دل ذلك على ان البيانات تخضع للتوزيع الطبيعى ، وانه سيتم إستخدام الأختبارات المعلمية لتحليل البيانات ، ويعتبر هذا الاختبار من الضروري للاختبار الفرضيات (العبيدات ، 2004). ويتضح من الجدول (3) ان النتائج كانت أكبر من 0.05 وهذا يدلل على ان بيانات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعى لذا يجب إستخدام الاختبار المعلمية للتحليل البيانات.

جدول رقم (3) إختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample K-S)

	قيمة الإختبار Z	مستوى المعنوية
إستخدام نظام التأجير التمويلى بالمصرف	0.890	0.407
معرفة المصارف لنظام التأجير التمويلى	0.776	0.584
مدى توفر الضمانات الكافية للتأجير التمويلى	0.567	0.781
المرونة فى عقد التأجير التمويلى	0.654	0.787
القوانين والتشريعات المنظمة للتأجير التمويلى	0.889	0.408
حاجة المصارف لنظام التأجير التمويلى	1.078	0.196
جميع فقرات الإستبيان	0.518	0.952

هـ – أختبار t لمتوسط عينة واحدة (one sample T test)

يستخدم أختبار (t) للعينة الواحدة للبيان الفروقات بين اجابات العينة الواحد وقد تم استخدامه لاختبار الفرضية الرئيسية الاولى ، فاذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية عند مستوى دلاله معين يتم رفض الفرضية العكس.

و – التحليل العاملى:– هو أسلوب إحصائى يعمل على تجميع متغيرات ذات طبيعة واحدة فى تركيبة متجانسة مرتبطة داخليا فيما بينها فى تكوين عامل واحد بحيث يرتبط كل متغير من هذه المتغيرات بهذا العامل ، وقد تم إستخدامه للحصول على عامل يمثل كل مجموعة من البنود حيث أنه أذا كانت النسبة الدرجة فوق 0.500 فإنه بالإمكان إستخدام العامل الجديد ليمثل العوامل القديمة. وبتطبيق هذا التحليل علي كل الفقرات التى تمثل محاور الدراسة بالتالي تم الحصول على ست عوامل جديد يمثل كل منها محور من محاور الدراسة. فمثلاً الفقرات (2.1-2.4) التي تقيس مدى إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف التجارية الليبية ، وبإستخدام التحليل العاملى فقد قدم التحليل العاملي كما هو موضح في الجدول (4) عاملين او متغيرين جديدين هما (1) و(2) يمثل كل منهما الفقرات الأربعة السابقة أحصائياً وبدرجات مختلفة ومن النتائج الوارد بالجدول سيتم إختيار العامل بالعمود رقم (1) حيث ان جميع قيم ارتباط الفقرات به أكبر من 0.500 وهى النسبة المطلوبة لإستخدام التحليل العاملى بعكس العمود (2)، بالتالى تم إعتماد العامل (1) الجديد كمتغير تابع للدراسة وممثل لمدى إستخدام نظام التأجير التمويلي في المصارف التجارية الليبية. [1]

[1] تم أستخدام تطابق نفس خطوات التحليل العاملي على بقية الفقرات التى تقيس محاور الدراسة الاخري ، وأستخراج عوامل جديدة تمثل المتغيرات المستقلة للدراسة تم أستخدامها في التحليل واختبار الفرضيات.

جدول رقم (4) التحليل العاملى

رقم	الفقرات الممثلة لـ إستخدام نظام التأجير التمويلى بالمصرف	العوامل الجديدة	
		1	2
2.1	يعد التأجير التمويلى أسلوباً ممكن تطبيقه بالمصرف.	.806	**-.231**
2.2	يستطيع المصرف إنشاء أقسام خاصة بالتأجير التمويلى.	.710	**.307**
2.3	يملك المصرف امكانيات وكادر وظيفى قادرين على تطبيق نظام التأجير التمويلى.	.627	**-.626**
2.4	يمكن لموظفى االمصرف تلقى دورات تدريبية عن نظام التأجير التمويلى وكيفية تطبيقه	.524	**.689**

ز – معامل الإرتباط بيرسون:- يستخدم لإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فان معامل الارتباط بيرسون تدل على درجة العلاقة بين متغيرين وكلما زادت قيمته عن 0.500 دل ذلك على قوة العلاقة والعكس.

ز – تحليل التباين:- بعد أجراء معامل الارتباط فاذا كان هناك علاقة بين المتغيرات المستقله والمتغير التابع يتم اللجوء تحليل التباين والمعروف إصطلاحاً بإختبار (ANOVA) للبيان ما اذا مان هناك تأثير المتغيرات المستقلة على مدى إستخدام المصارف التجارية الليبية لنظام التأجير التمويلى.

5- صدق وثبات الاستبيان

قامت الدراسة بتقنين فقرات الاستبيان وذلك للتاكد من صدق وثبات فقرات الاستيبان وذلك بإستخدام اسلوبين:

أولاً صدق الاستبيان:

أ- المحكمين

تم عرض الإستبيان على عدد أربعة محكمين من أعضاء هيأة تدريس فى مدرسة العلوم الاقتصادية بالأكاديمية الليبية فرع بنغازي متخصصين فى الإدارة والمحاسبة والتمويل وقد إستجابت الدراسة لآراء السادة المحكمين وقامت بإجراء مايلزم من تعديل فى ضوء مقترحاتهم ، وبذلك خرج الإستبيان فى صورته النهائية أنظر الملحق رقم (1).

ب- صدق المقياس

ويقصد به ويقصد به قوة الإرتباط بين فقرات محاور الاستبيان مع بعضها البعض و مدى دقة الاتساق الداخلي لكل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمى اليه هذه الفقرة ، وقد قامت الدراسة بحساب الاتساق الداخلي ، وتبين أن معاملات الإرتباط لجميع فقرات عند مستوى دلالة 0.05 اكبر من 0.500 وبذلك تعتبرفقرات كل محاور الاستبيان صادقة لما وضعت لقياسه (أنظر الجدول رقم (6) في الملاحق).

ثانيا / ثبات الاستبيان

ويقصد بثبات الإستبيان أن تعطى نفس النتيجة فيما لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة فى فترة زمنية معينة ، وبأستخدم معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات الداخلى فى إجابات فقرات الإستبيان وهو القسم الثالث من الأستبيان أى الجزء بمحاور الدراسة ، وقد كان معامل ألفا لجميع مجالات الإستبيان هو (0.8352) وهذا يعنى إعتماد نتائج الإستبيان والإطمئنان إلى مصدقيتها فى تحقيقها لأهداف البحث، للتوضيح الرجاء الاطلاع على الجدول رقم (6) في الملاحق.

6- خصائص عينة الدراسة:

6.1- البيانات الشخصية لأفراد العينة:

6.1.1- توزيع المشاركين فى الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية للمصارف التى يعملون بها

من خلال الجدول (5) أشارت النتائج أن (83.3%) من المصارف العاملة فى بنغازى قيد الدراسة هى مؤسسات عامة بينما بلغ القطاع الخاص نسبة (16.6%) وهذا بالطبع لقلة عدد المصارف الخاصة.

جدول رقم (5)

الشكل القانوني			حجم ورأس مال المصرف			مدة مزاولة النشاط المصرفى		
البيان	التكرار	النسبة	البيان	التكرار	النسبة	البيان	التكرار	النسبة
قطاع عام	35	83.3	من 50 مليون الي100	2	4.8	أقل من 10 سنوات	0	0
قطاع خاص	7	16.6	اكثر من 100 مليون	40	95.2	من 10 الى أقل من 20 سنة	6	14.3
						من 20 الى أقل من 30 سنة	9	21.4
						اكثر من 30 سنة	27	64.2
المجموع	42	100.0	المجموع	42	100.0	المجموع	42	100.0

يبين الجدول (5) أن مدة مزاولة النشاط للمصارف المشاركة فى الدراسة مند أكثر من 30 سنة كانت مانسبته (64.2%) مما يعطى مؤشراً على خبرتها الطويلة بالعمل المصرفى ، بينما بلغت نسبة مزاولة النشاط المصرفى منذ أقل من 20 سنة (14.3%) اى أن معظم المصارف هى ذات كفاءة ومعرفة بمجالها وتملك سجل طويل من الخبرة والكفاءة لإعطاء المعلومات والاراء القيمة والمفيدة حول مدى إستخدامها لنظام التأجير التمويلى. يبين الجدول (5) أن (95.5%) من المصارف قيد الدراسة رأس مالها أكثر من 100 مليون أما المصارف التى رأس مالها أقل من 100 مليون بلغت نسبة (4.8%) ، وهذا يدل على إمتلاك المصارف لإمكانيات كبيرة تمكنها من إستخدام انشطة جديدة ومتطورة من ادوات تمويل المشروعات.

6.1.2- توزيع المشاركين فى الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية للمشاركين في الدراسة.

يبين الجدول (6) أن معظم أفراد عينة الدراسة وبنسبة (90.5%) متخصصين فى مجال العلوم الإدارية والمحاسبية والتمويل الأمر الذى يسهل إستيعاب المشاركين لفحوى الدراسة وإدراكهم لأهمية ودور التمويل فى التنمية الإقتصادية ، بينما بلغت التخصصات الأخرى المشاركة فى الدراسة (9.5%). من خلال الجدول (6) يتضح أن (85.7%) من المشاركين فى الدراسة هم من حملة شهادات جامعية ومافوق وهذ مايزيد من الثقة والإعتماد على إجاباتهم وارائهم ، بينما بلغت نسبة المؤهلات الأقل من الجامعى (14.3%). وكما يتضح من الجدول أن نسبة (92.8%) من أفراد العينة متخصصين ومعنيين بموضوع الدراسة وهم موظفى الإئتمان وادارة المخاطر وهم فى المستويات الإدارية العليا لهذة المصارف مما يدل على جودة النتائج كونها نابعة من طبقة متخذى القرار مما يعطى مؤشراً أن البيانات المجمعة منهم ذات دقة وتأثير فعال على نتائج الدراسة . وبلغت نسبة الأقل منهم تخصصاً (7.2%).

جدول رقم (6)

التخصص العلمي			عدد سنوات الخبره		
البيان	التكرار	النسبة	البيان	التكرار	النسبة
محاسبة	18	42.8	اقل من 5 سنوات	9	21.4
ادارة اعمال	9	21.4	من5 الي اقل من 10 سنوات	8	19.0
اقتصاد	6	14.3	من 10 الي اقل من 20 سنة	10	23.8
تمويل ومصارف	5	11.9	اكثر من 20 سنة	15	35.7
أخرى	4	9.6	المجموع	42	100.0
المجموع	42	100.0			
المركز الوظيفي			**المؤهل العلمي**		
البيان	التكرار	النسبة	البيان	التكرار	النسبة
مدير ائتمان	6	14.2	اقل من جامعي	6	14.3
مدير ادارة مخاطر	3	7.2	جامعي	28	66.7
موظف بإدارة	33	78.6	فوق الجامعي	8	19.0
المجموع	42	100.0	المجموع	42	100.0

وكما يبين الجدول أن أكثر من (78.5%) لديهم خبرة تتجاوز الخمس سنوات ، بينما بلغت نسبة الأقل من خمس سنوات (21.4%) وهذا يدل ان افراد العينة يملكون خبرات كبيرة فى مجال العمل المصرفى ، وبالتالى لديهم القدرة المهنية الكافية للحكم على أسلوب التأجير التمويلى كأداة مستحدثة لتمويل المشاريع الإقتصادية.

7- تحليل بيانات الدراسة:

سيتناول هذا الجزء يستعرض البيانات المتعلقة بالمحاور الرئيسية للدراسة ، وذلك لغرض تحقيق أهداف الدراسة، وقد تم قياس هذه المتغيرات عن طريق مقياس ليكرت الخماسى.

7.1- مدى إستخدام نظام التأجير التمويلي بالمصارف التجارية الليبية:

توضح بنود الجدول (7) مدى إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف التجارية الليبية حيث أشار البند (2.1) على أن أسلوب التمويل التأجيرى يمكن تطبيقه وقد وافق المشاركين بنسبة 40% على ان التمويل التأجيرى يمكن ان يطبق فى المصارف الليبية ، بينما تحفظ مانسبته حوالى 45% عن الإجابة عن السؤال ، ولم تسجل اى رفض لعدم تطبيق النظام الإ بنسبة ضئيلة جدا بلغت حوالى 15%. وقد تناول البند 2.2 إنشاء أقسام للتمويل التأجيرى بالمصارف، وقد أفاد المشاركين اى مانسبتهم حوالى 35 % الى أنه يمكن إنشاء هذه الأقسام بالمصارف الليبية غير انه لوحظ ايضاً ان نسبة المتحفظين عن هذا السؤال قد بلغت 40% المشاركين. وقد تبين من الجدول أيضاً فى الفقرة 2.3 والتى تدور حول توفر كادر وظيفى فعال لعمل بنظام التأجير التمويلى ، فقد أفاد مانسبته 71% تقريباً بأن المصارف الليبية لديها كوادر كفؤة قادرة على تطبيق وإستخدام نظام التأجير التمويلى فى المقابل لم تسجل الأ نسبة 9% فقط لأولئك الذين عارضوا عدم توفر هذه الكوادر لدى المصرف. ويلاحظ أن

الموافقون على الفقرة 2.4 والخاصة عن تلقى دورات تدريبية على نظام التأجير التمويلى ،فقد أفاد أغلب المشاركين وبنسبة وصلت الى 45% بأنه بالإمكان تلقى دورات حول التمويل التأجيرى بالمصارف.

جدول رقم (7) مدى إستخدام نظام التأجير التمويلي بالمصرف

رقم البند	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الإنحراف المعيارى
2.1	0	%14.8	44.4	%26.5	%14.3	2.833	**0.72974**
2.2	0	%2.4	%35	%28.7	%7.4	2.6905	**0.57685**
2.3	0	%9.5	%19	%64.3	%7.1	2.4325	**0.74860**
2.4	%2.4	%22.6	%27.5	%38.5	%6.5	2.1667	**0.76243**
المتوسط العام						2.8452	

ويلاحظ بشكل عام وبأخذ المتوسطات لنسب كل الفقرات نلاحظ أن المشاركين يوافقون وبنسبة 47% بأنه هناك لتطبيق التأجير التمويلى فى المصارف الليبية. وبشكل عام قد بلغ المتوسط العام لمدى إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف الليبية نسبة 2.8452.

7.2- العوامل التي تؤثر في مدى إستخدام المصارف التجارية لإسلوب التاجير التمويلي:

7.2.1- العامل الأول (معرفة المصارف بنظام التأجير التمويلى):

يبين الجدول (8) مدى معرفة ودراية العاملين بالمصارف التجارية الليبية بنظام التأجير التمويلى ، وقد تم قياسها من خلال الفقرات (3.1، 3.2، 3.3، 3.4). ويتضح من الجدول أن الموافقين على البند الاول (3.1) القاضى أن معظم أفراد العينة لديهم الدراية بمفهوم التأجير التمويلى بلغ نسبة 83% ، بينما نسبة 12% كانوا محايدين في حين غير الموافقين كانو فقط ومانسبته (4.8%) اى من ليس لديهم المعرفة والدراية بنظام التأجير التمويلى. وبالنظر للبند (3.2) الذى يشرح أحد أساسيات التأجير التمويلى وهو أنه لايعطى الحق للمستأجر بتملك الأصل خلال مدة العقد ولابعد إنتهاء العقد ، وقد لوحظ مانسبته 64% من المجيبون يعلمون بأن التأجير التمويلى لايعطى الحق للمستأجر بتملك الأصل ،بينما (35.75) تحفظوا عن الإجابة ، وقد بلغت نسبة من ليس لهم دراية أو معرفة بهذا البند (23.8%).

جدول رقم (8) العامل الأول: معرفة المصارف بنظام التأجير التمويلى

رقم البند	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الإنحراف المعيارى
3.1	0	4.8	11.9	81.0	2.4	3.8095	**0.55163**
3.2	2.4	21.4	11.9	47.6	16.7	3.5476	**1.08656**
3.3	0	28.6	35.7	33.3	2.4	3.0952	**0.84995**
3.4	0	19.0	35.7	45.2	0	3.2619	**0.76699**
المتوسط العام						3.4285	

أما البند (3.3) الخاص ب مدى معرفة أفراد العينة بأن عقد التأجير التمويلى عقداً غير قابل للإلغاء فكان (35%) من أفراد العينة لديهم العلم المسبق بهذا البند ، بينما وصلت نسبة المتحفظين 36.7% لعدم وضوح المعرفة الكاملة لديهم بإسلوب التأجير التمويلى ، بينما (28%) من أفراد العينة ليس لديهم المعرفة بأن التأجير التمويلى عقداً غير قابلاً للإلغاء. وقد تناول البند (3.4) سؤال مباشر عن المعرفة بأن أفراد العينة لديهم العلم والمعرفة بالتأجير التمويلى كأسلوب تمويلى جديد بكافة جوانبه ، وقد لوحظ من خلال إجاباتهم بأن مانسبته (45.2%) لديهم المعرفة الكاملة بإسلوب التأجير التمويلى، أما مانسبته 35% قد تحفظوا عن هذا البند وكانت إجاباتهم بمحايد بينما بلغ نسبة من ليس لديهم المعرفة بأسلوب التأجير التمويلى (19%). وبأخذ نسب المتوسطات للبنود السابقة يتضح أن (75%) من أفراد العينة لديهم المعرفة بأسلوب التأجير التمويلى. وبملاحظة المتوسطات لهذه البنود نجد أن البند (3.1) هو أكثر البنود حصل علي الموافقة بين أفراد العينة بمتوسط بلغ (3.8095) ويليه البند (3.2) بمتوسط (3.5476). وبشكل عام قد بلغ المتوسط العام لمعرفة المصارف بأسلوب التأجير التمويلى (3.4285).

7.2.2- العامل الثانى– الضمانات المتحصل عليها من إستخدام نظام التأجير التمويلى :

يبين الجدول (9) الضمانات المتحصل عليها من إستخدام نظام التأجير التمويلى وقد تم قياسها من خلال الفقرات (3.6،3.5،3.7) والجدول () يبين النتائج ، ونلاحظ من البند (3.5) أن معظم المشاركين يوافقون على هذا البند الخاص بضمان حق المصرف بالحجز على الأصول بحكمه المالك القانونى لها وذلك أذا أخل المستأجر بأحد شروط العقد بنسبة موافقة بلغت 83.4% وقد بلغت نسبة الرافضين لهذا البند (7%) فقط مما يدل على إستحسان وقبول المجيبون لهذا النوع من الضمانات. وبالإنتقال للبند (3.6) بخصوص إحتفاظ المؤجر (المصرف) بملكيته لأصل ويمكن أسترجاعه فى حال عدم سداد الشركة المستأجرة لباقى القيمة الإيجارية وقد لوحظ أن أغلب أفراد العينة يؤيدون هذا البند بنسبة كبيرة بلغت (90.5%) فيما تحفظ (7%) من أفراد العينة وبلغت نسبة الرافضين (2.4%).

جدول رقم (9) الضمانات المتحصل عليها من إستخدام نظام التأجير التمويلى

رقم البند	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الإنحراف المعيارى
3.5	2.4	4.8	9.5	52.4	31.0	4.0476	**0.90937**
3.6	2.4	0	7.1	59.5	31.0	4.1667	**0.76243**
3.7	2.4	14.3	9.5	54.8	19.0	3.7381	**1.01356**
المتوسط العام						**3.9841**	

وبالنظر للبند (3.7) الخاص بأن الأصول المؤجرة غير خاضعة للتصفية عند إفلاس المستأجر نلاحظ موافقة أفراد العينة على الضمان المقدم لهم من الشركات بأن اصولهم غير خاضعة للتصفية عند افلاس المستأجر بنسبة موافقة بلغت (67.2%)، ونجد أن نسبة المتحفظين بلغت (21.4%)، بينما (2.4%) فقط لا يوافقون على الضمانات المقدمة للمصرف. وبشكل عام فقد تم أخذ المتوسط لنسب البنود حيث مانسبته (82%) من المشاركين يؤيدون بأن الضمانات المقدمة لهم من الشركة هى كافية لتبنى نظام التأجير التمويلى . وبمقارنة المتوسطات بالجدول أعلاه نرى أن متوسط الفقرة (3.6) هو أكثر أهمية من البنود الأخرى بمتوسط (4.0476) مما يتفق مع المتوسط العام للضمانات المقدمة من الشركات للبنوك وهو (3.9841).

7.2.3- العامل الثالث– المرونة فى شروط عقد التأجير التمويلي:

يوضح الجدول (10) عامل المرونة فى شروط عقد التأجير وقد قيس هذا بالفقرات (3.8،3.9)، يلاحظ من البند (3.8) أن أفراد العينة يوافقون على أن عقود التأجير تمكن المؤجر من أن يحمل المستأجر كل تكاليف الصيانة والتأمين بنسبة موافقة (59.5%) ، بينما نجد (33.3%) متحفظين وكانت إجابتهم بمحايد وقد بلغت نسبة الرافضين لهذا البند 7% فقط .

جدول رقم (10) المرونة فى شروط عقد التأجير

رقم البند	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الإنحراف المعيارى
3.8	2.4	4.8	33.3	52.4	7.1	3.5714	**0.80070**
3.9	0	2.4	21.4	66.7	9.5	3.833	**0.62143**
المتوسط العام						**3.7022**	

وفى البند (3.9) الخاص بمرونة التعامل بين المؤجر والمستأجر بحيث يمكن للمؤجر إختيار العميل الذى تتوافق إحتياجاته مع الخدمة التى يقدمها المؤجر نرى أن المشاركين يؤيدون هذا البند بنسبة (76.2%) ، بينما نسبة قليلة جداً ممن لايوافقون على هذا االبند بلغت نسبتهم (2.4%). وبأخذ متوسطات النسب نرى أن عامل المرونة لقى قبول جيد لدى أفراد العينة بنسبة (67%) مما يدل أن عامل المرونة فى شروط العقد له تأثير على إستخدام المصرف لنظام التأجير التمويلى. وبأخذ متوسطات هذه البنود ومقارنتها نلاحظ أن متوسط الفقرة (3.9) أعطى اهمية أكثر من غيره بمتوسط (3.833). وقد بلغ المتوسط العام للمرونة فى شروط العقد (3.7022).

7.2.4- العامل الرابع– اللوائح والتشريعات المنظمة للنظام التأجير التمويلي:

نلاحظ من الجدول رقم (11) العامل الرابع وهو الأنظمة والتشريعات الليبية ذات العلاقة بقطاع المصارف وقد الفقرات (3.10،3.11،3.12) للقياسه ، ويلاحظ من الجدول البند (3.10) والخاص بإستطاعة المصارف الليبية مزاولة نشاط التأجير التمويلى لعدم وجود مايمنع فى القانون رقم (15) لسنة 2010 ، وقد كانت نسبة الموافقين على هذا البند (66%) ، بينما تحفظ (3.33%) من المجيبون على إبداء أرائهم بالخصوص ، وقد بلغت نسبة الرافضين لهذا النظام الجديد (4.8%) . ومن البند (3.11) حول المصارف ممارسة التأجير العقارى قد أفاد المشاركين بما نسبته 66.7% بإنهم يوافقون على ممارسة المصارف عمليات التأجير العقارى، أما (19%) من أفراد العينة فكانوا على الحياد من هذا البند ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (11.9%). والملاحظ فى البند (3.12) بشأن تأسيس شركات متخصصة للتأجير التمويلى تابعة للمصرف فقد أفاد أفراد العينة بنسبة 52.4% يؤيدون إنشاء شركات تأجير شركات متخصصة تابعة للمصرف ، بينما تحفظ (31%) منهم عن الإدلاء برأيه فى هذا الشأن ومانسبته (16%) كانوا غير موافقين على قيام المصرف بإنشاء شركات تأجير خاصة به .

جدول رقم (11) اللوائح والتشريعات المنظمة للتأجير التمويلي

رقم البند	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الإنحراف المعيارى
3.10	0	4.80	28.6	47.6	19.0	3.8095	**0.80354**
3.11	2.4	11.9	19.0	54.8	11.9	4.3810	**4.60091**
3.12	0	16.7	31.0	50.0	2.4	3.3810	**0.7987**
المتوسط العام						**3.8571**	

وبأخذ متوسطات النسب لكل الفقرات تبين أن نسبة جيدة من المشاركين بلغت (61.9%) بإنهم يوافقون على الأنظمة والتشريعات الخاصة بالتأجير التمويلى . وبالنظر أيضاً للمتوسطات الحسابية لهذه البنود نلاحظ أن البند (3.11) الخاص بممارسة التأجير العقارى قد حاز على إهتمام وموافقة أكثر من غيره من البنود بمتوسط بلغ (4.3810) ، ثم يليه رقم (3.12) بشأن إنشان شركات متخصصة تابعة للمصرف بمتوسط (3.3810) ،أما المتوسط العام لعامل الأنظمة والتشريعات الليبية الخاصة بالتأجير التمويلى فقد بلغ (3.8571).

7.2.5- العامل الخامس– حاجة المصرف لنظام التأجير التمويلى:

يبين الجدول رقم (12) حاجة المصرف لنظام التأجير التمويلى ولقياس هذا العامل تم صياغة الفقرات (3.13،3.14،3.15،3.16،3.17،3.18)، ويتبين من الجدول أن البند (3.13) توظيف الفائض لدى المصارف فى تطبيق اسلوب التأجير التمويلى كأحد أدوات التمويل الإستثمارى وقد أفاد مانسبته (57.1%) من المشاركين بأنهم يوافقون على إستثمار المصرف لأمواله فى مجال التأجير التمويلى ، بينما (35.7%) تحفظوا على إبداء رأيهم. وبالنظر للبند (3.14) حول حصول المصرف علي تدفقات نقدية مستمرة تنسجم مع متطلبات السيولة لتغطية السحب اليومى عند إتباعه لإسلوب التأجير التمويلى وقد أفاد (78.5%) بأنهم يؤيدون وبشدة ذلك بينما فقط (4%) عارض ما ورد بالفقرة. ولوحظ من البند (3.15) والذى يعد أن التأجير التمويلى أداة لتطوير الإئتمان فى المصارف وتحويله من قصير الأجل إلى متوسط وطويل الأجل فقد لوحظ أن معظم المشاركين يوافقون بنسبة (83.3%) ، بينما تحفظ (16.7%) من المشاركين. البند (3.16) والخاص بمساعدة التأجير التمويلى للمصارف فى إيجاد توظيفات للإدخار على أساس العائد الحقيقى من الإستثمار وليس على أساس العائد الإفتراضى ، نجد أن معظم أفراد العينة يوافقون بنسبة (80.9%) وقد تحفظ (14.3%) من المشاركين أما نسبة الرافضين بلغت (4.8%). وبالإنتقال للبند (3.17) والذى يفيد بأن التأجير التمويلى ينسجم مع الظروف الإقتصادية الحالية لحاجة المستثمرين بالحصول على الأصول المتطورة تكنولوجياً ولا يستطيع توفيرها بإمكانياتها الذاتية أو بالإقتراض وقد أفاد المشاركين بأنهم يوافقون بنسبة (69%). ويلاحظ من البند (3.18) والخاص أن نظام التأجير التمويلى يخدم سياسة المصارف الحالية بإتجاهه نحو الصيرفة الإسلامية فقد كانت نسبة الموافقين (90.5%).

جدول رقم (12) حاجة المصرف لنظام التأجير التمويلي

رقم البند	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الإنحراف المعيارى
3.13	0	7.1	35.7	47.6	9.5	3.5952	**0.76699**
3.14	0	4.8	16.7	59.5	19.0	3.9286	**0.74599**
3.15	0	0	16.7	71.4	11.9	3.9524	**0.53885**
3.16	2.4	2.4	14.3	73.8	7.1	3.8095	**0.70670**
3.17	0	4.8	26.2	57.1	11.9	3.7619	**0.72615**
3.18	0	2.4	7.1	64.3	26.2	4.1429	**0.64669**
المتوسط العام						3.8650	

ويلاحظ بشكل عام وبأخذ المتوسط العام لنسب كل الفقرات نلاحظ أن المشاركين يوافقون بنسبة تزيد عن (76%) بأن هناك حاجة لإستخدام نظام التأجير التمويلى بالمصرف. وبمقارنة المتوسطات لكل البنود السابقة نجد أن متوسط البند (3.18) قد أعطى أهمية أكبر بمتوسط حسابى بلغ (4.1429) ثم يليه البند (3.15) بمتوسط (3.8650) وهذا يدل على حاجة المصرف لنظام التأجير التمويلى.

8- إختبار الفرضيات:

8.1- إختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

لأختبار الفرضية الرئيسية الأولى "تستخدم المصارف التجارية الليبية نظام التأجير التمويلي" فقد تم استخدام أختبار (t) للعينة الواحدة ، وبصفة عامة فقد تبين من التحليل الوصفي ان المتوسط الحسابي لجميع فقرات (2.1-2.4) كان 2.8452 والوزن النسبي للجميع الفقرات يساوي و هو 47.9% وهو أقل من الوزن النسبي المحايد 60% وقد تم إيجاد قيمة t المحسوبة وكانت 12.818 وهى أكبر من t الجدولية والتى كانت 2.44 ومستوى الدلالة يساوى 0.032 وهو أقل من 0.05 ، وهذا يشير على رفض الفرضية الأولى وأن المصارف التجارية الليبية لا تستخدم نظام التأجير التمويلي عند مستوى دلالة 0.05.

8.2- أختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

لإختبار هذه الفرضية الرئيسية الثانية " يوجد تأثير ذو دلالة أحصائية للعوامل المختارة علي مدى إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف التجارية الليبية" تم أشتقاق الفرضيات الفرعية كالتالى:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير للعامل معرفة ودراية العاملين بالمصارف التجارية الليبية بنظام التأجير التمويلي علي مدى إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير للعامل الضمانات التى المتوفرة في نظام التأجير التمويلي علي مدى إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير للعامل المرونة التى يتمتع بها نظام التأجير التمويلي علي مدى إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد تأثير للعامل اللوائح والقوانين والتشريعات المنظمة لنظام التأجير التمويلي علي مدى إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد تأثير للعامل الحاجة للمزايا لنظام التأجير التمويلي علي مدى إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف التجارية الليبية.

وتهدف الفرضيات الفرعية لبيان تأثير كل عامل من العوامل الخمسة المختارة (متغيرات مستقلة) منفرداً على مدي إستخدام المصارف التجارية لهذا النظام . ولإختبار هذه الفرضيات قامت الدراسة بإيجاد معامل الإرتباط بيرسون أولاً لأيجاد العلاقة بين العوامل المستقلة الخمسة الجديدة التي تم أستخراجها بإستخدام التحليل العاملي وبين مدى إستخدام نظام التأجير التمويلي (العامل التابع) ، ثم أستخدام أختبار (ANOVA) التباين لمعامل الارتباط والمعروف بأختبار (F) عند مستوى دلالة (0.05) وذلك لإيجاد ما أذا كان هناك تأثير للعوامل المختارة على مدى إستخدام التأجير التمويلي. الجدولين (13) و (14) يوضحان نتائج الاختبارات.

جدول رقم (13) معامل الارتباط بين العامل التابع والعوامل المستقلة

		العامل التابع	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
العامل الأول المتغير التابع	معامل الارتباط	1	.543	.678	.656	.572	.701	.629
	المعنوية	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
العامل المستقل الاول (المعرفة)	معامل الارتباط	.543	1	.777	0.543	0.744	0.522	0.842
	المعنوية	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
العامل المستقل الثاني(الضمانات)	معامل الارتباط	.678	.777	1	0.732	0.542	0.741	0.511
	المعنوية	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
العامل المستقل الثالث (المرونة)	معامل الارتباط	.656	0.543	0.732	1	0.543	0.733	0.521
	المعنوية	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
العامل المستقل الرابع (القوانين)	معامل الارتباط	.572	0.744	0.542	0.543	1	0.641	0.842
	المعنوية	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
العامل المستقل الخامس(الحاجة)	معامل الارتباط	.701	0.522	0.741	0.733	0.641	1	0.713
	المعنوية	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000

جدول رقم (14) أختبار التباين وقيم (F) الجدولية والمحسوبة العامل التابع والعوامل المستقلة

	العامل المستقل (1)		العامل المستقل (2)		العامل المستقل (3)		العامل المستقل (4)		العامل المستقل (5)	
قيمة (F)	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية
العامل التابع	5.28	2.45	2.98	2.69	5.77	4.57	3.25	2.49	3.40	2.42
النتيجة	يوجود ارتباط وتأثير مع العامل التابع		يوجود ارتباط وتأثير مع العامل التابع		يوجود ارتباط وتأثير مع العامل التابع		يوجود ارتباط وتأثير مع العامل التابع		يوجود ارتباط وتأثير مع العامل التابع	

أختبار الفرضية الفرعية الاولى: نلاحظ من الجدول (13) أن قيمة الإرتباط بين العامل المستقل الأول (معرفة دراية المصارف بنظام التأجير التمويلي) وبين المتغير التابع (مدى إستخدام المصارف التجارية الليبية لنظام التأجير التمويلى) هي 0.543 وهو ارتباط مقبول ويدل على ان عامل المعرفة الدراية بنظام التأجير التمويلي له علاقة ذات دلاله أحصائية بمدى الإستخدام نظام التأجير التمويلي ، بإستخدام إختبار التباين لمعامل الإرتباط تم صياغة فرضية العدم H0 والبديلة H1 كمايلى :

الفرضية الصفرية H0 : لا توجد تأثير ذو دلالة أحصائية للعامل معرفة ودراية المصارف التجارية الليبية علي مدى إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف التجارية الليبية.

الفرضية البديلة H1 : توجد تأثير ذو دلالة أحصائية للعامل معرفة ودراية المصارف التجارية الليبية علي مدى إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف التجارية الليبية.

و بإجراء إختبار التباين للمعامل الإرتباط لهذه الفرضية يتبين من الجدول (14) أن قيمة (F) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05) تساوى (5.28) فى حين يشير جدول توزيع (F) عند نفس مستوى التباين وعند درجة حرية (22/6) الى أن قيمة (F) الجدولية تساوى 2.45 ، وهذا يدل بوضوح على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للعامل معرفة ودراية العاملين بالمصارف التجارية الليبية بنظام التأجير التمويلى على مدى إستخدام نظام التأجير التمويلي. وبذلك يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية ويمكن القول أن معرفة ودراية العاملين بالمصارف التجارية الليبية بنظام التأجير التمويلي مرتبطة و لها علاقة وتؤثر في مدى إستخدام نظام التأجير التمويلي.

إختبار الفرضية الفرعية الثانية: يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط بين الضمانات التى يوفرها نظام التأاجير التمويلي (العامل المستقل الثاني) و مدى إستخدام المصارف التجارية الليبية لنظام التأجير التمويلى (العامل التابع) كانت (0.678) وهو ارتباط جيد ويدل على ان عامل الضمانات لها علاقة بمدى الإستخدام نظام التأجير التمويلي ، بإستخدام إختبار التباين للمعامل الإرتباط تم صياغة فرضية العدم H0 والبديلة H1 كمايلى :

الفرضية الصفرية H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة أحصائية للعامل الضمانات التي يوفرها التأجير التمويلي على مدى إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف التجارية الليبية.

الفرضية البديلة H1 : يوجد تأثير ذو دلالة أحصائية للعامل الضمانات التي يوفرها التأجير التمويلي على مدى إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف التجارية الليبية.

وعند القيام بإجراء إختبار التباين لمعامل الإرتباط لهذه الفرضية يتضح من الجدول (14) أن قيمة (F) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05) كانت تساوى (2.98) بينما كانت قيمة (F) الجدولية عند نفس مستوى التباين وعند درجة حرية (22/4) تساوى 2.69 وهو يدل على وجود تأثير ذودلالة إحصائية بين الضمانات التى يوفرها نظام التأجير التمويلي علي مدى إستخدام المصارف لنظام التأجير التمويلى وبذلك يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية.

إختبار الفرضية الفرعية الثالثة: ولإختبار هذه الفرضية بوجود علاقة بين المرونة فى شروط عقد التأجير التمويلى وبين مدى إستخدام التأجير التمويلى ، فقد قامت الدراسة بإجراء قياس معامل الإرتباط بالجدول رقم (13) وهو (0.656) وهذا يؤشر على أن هناك الإرتباط اى وجود علاقة قوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع . وبأجراء إختبار التباين لمعامل الإرتباط تم صياغة الفرضية الصفرية كالأتى:

الفرضية الصفرية H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة أحصائية للعامل المرونة التى يتمتع بها عقد التأجير التمويلي علي مدى إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف التجارية الليبية.

الفرضية البديلة H1 : يوجد تأثير ذو دلالة أحصائية للعامل المرونة التى يتمتع بها عقد التأجير التمويلي علي مدى إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف التجارية الليبية.

تبين من الجدول (14) أن قيمة (F) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05) كانت تساوى (5.77) فى حين أن قيمة (F) الجدولية عند نفس مستوى التباين وعند درجة حرية (22/3) كانت تساوى 4.57 مما يدل بوضوح على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للعامل المرونة فى شروط عقد التأجير على مدى إستخدام المصارف لنظام التأجير التمويلى وعليه يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، وبالتالي يمكن القول أن شروط عقد التأجير التمويلي لها تأثير علي مدى أستخدم التأجير التمويل بالمصارف التجارية الليبية.

إختبار الفرضية الفرعية الرابعة: ولإختبار هذه الفرضية بوجود تأثير للعامل الوائح و القوانين المنظمة للنظام التأجير التمويلي علي مدى إستخدام التأجير التمويلى ، فقد تبين من الجدول اعلاه ان معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.572) وهو يدل على وجود علاقة بين القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالعمل المصرفي و مدى إستخدام المصارف التجارية الليبية لنظام التأجير التمويلى. وعند إجراء إختبار التباين لمعامل الإرتباط تم صياغة الفرضية البديلة والفرضية الصفرية كالأتى :

الفرضية الصفرية H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة أحصائية بين اللوائح والقوانين المتظمة للتأجير التمويلي علي مدى إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف التجارية الليبية.

الفرضية البديلة H1 : يوجد تأثير ذو دلالة أحصائية بين اللوائح والقوانين المتظمة للتأجير التمويلي علي مدى إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف التجارية الليبية.

لدى إجراء إختبار التباين لمعامل الإرتباط كما هو موضح في الجدول (14) أن قيمة (F) المحسوبة عند نفس مستوى دلالة (0.05) تساوى (3.25) فى حين أن قيمة (F) الجدولية عند نفس مستوى التباين وعند درجة حرية (22/3) كانت تساوى 2.49 مما يدل على عدم وجود تأثير ذو دلالة أحصائية للعامل اللوائح و القوانين المنظمة للتأجير التمويل علي مدى إستخدام المصارف التجارية الليبية لنظام التأجير التمويلى وبذلك يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية.

إختبار الفرضية الفرعية الخامسة: ولإختبار هذه الفرضية بوجود علاقة بين حاجة المصارف التجارية الليبية بنظام التأجير التمويلى وبين مدى إستخدام التأجير التمويلى ، فيلاحظ من الجدول السابقة أن معامل الإرتباط بين المتغيرين قد بلغ (0.701) وهذا يدل على وجود علاقة قوية بين حاجة المصارف لنظام التأجير التمويلى وبين مدى إستخدامها لهذا النظام . بإجراء إختبار التباين لمعامل الإرتباط تم صياغة الفرضية البديلة والفرضية الصفرية كالأتى:

الفرضية الصفرية H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة أحصائية للعامل حاجة المصارف لنظام التأجير التمويلي علي مدى إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف التجارية الليبية.

الفرضية البديلة H1 يوجد تأثير ذو دلالة أحصائية للعامل حاجة المصارف لنظام التأجير التمويلي علي مدى إستخدام نظام التأجير التمويلى فى المصارف التجارية الليبية.

وعند إجراء إختبار التباين لمعامل الإرتباط لهذه الفرضية وجد من الجدول (14) أن قيمة (F) المحسوبة عند مستوى دلالة 0.05 كانت تساوى (3.40) ، بينما كانت قيمة (F) الجدولية عند نفس مستوى التباين وعند درجة حرية (22/6) تساوى 2,42 . وهذا يدل على وجود تأثير ذو دلالة احصائية للعامل حاجة المصرف للعمل بنظام التأجير التمويلى علي مدى إستخدام المصرف لهدا النظام وبذلك يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية.

النتائج والتوصيات

9.1- النتائج:

من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من أستمارة الاستبيان فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:-

1- تبين أن التأجير التمويلى أسلوباً غير مطبق بالمصارف التجارية الليبية حيث دلت إجابات أفراد العينة على أن المصارف لا تستخدم نظام التأجير التمويلى ، علي الرغم من أنها تملك كادر وظيفى مؤهل وقادر على تطبيق هذا النظام بصورة جيدة. الأ ان الدراسة لم تجد دليل على إستخدام نظام التأجير التمويلى بالمصارف التجارية الليبية وبمقارنة هذه النتيجة مع الدراسات السابقة نجد ننوافق مع نتيجة بن يوسف 2006 و الساعدى (2015) منير والشماع (2007).

2- أن مزايا التأجير التمويلى متعددة سواء بالنسبة للمستأجر أو المؤجر او للإقتصاد القومى الأمر الذى يؤيد خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وقد أظهرت الدراسة أن لمزايا التأجير التمويلى تأثير فى إستخدام التأجير التمويلى حيث أن هذه المزايا قد تشجع المصارف علي قبول هذا النوع من التمويل لما له من مزايا مثل وجود تسهيلات جمركية وإعفاءات ضريبية.

3- إن تطبيق نظام التأجير التمويلي في القطاع المصرفي سيؤدي الى تحسين الربحية وتقليل المخاطر التى يتعرض لها المصارف من عمليات الائتمان التقليدية.

4- نظام التأجير التمويلي في القطاع المصرفي سيؤدي الى تنويع مجالات الاستثمار واستغلال الموارد الاستغلال الأمثل وبالتالي تحقيق الأهداف المرسومة ضمن الوقت المحدد وبأقل التكاليف مما ينعكس أيضاً على تحسين فاعلية الأداء.

5- أتضح أن العاملين بالمصارف لديها المعرفة المسبقة بنظام التأجير التمويلي بالرغم من أن النظام يعتبر نظاماً مستحدث ، لذا فان المصارف لديها الإستعداد والإمكانيات الكافيه لتبنيه وتطبيقه بشكل جيد ، كما أستنتجت الدراسة بان هناك أرتباط بين عامل معرفة ودراية العاملين بالمصارف الليبية بنظام التأجير التمويلي وبين مدى إستخدام نظام التأجير التمويلي.

6- أوجدت الدراسة أن الضمانات التى يمنحها التأجير التمويلى مثل أحتفاظ المصرف بملكية الأصل كانت من أهم الضمانات حيث يكون المصرف مالك للأصل المؤجر بالتالي يقلل من مخاطر التعرض للخسائر ويكون بالأمكان إسترجاع للأصل فى حالة تعثر المستأجر عن السداد ، وبالتالي فان الضمانات التى يوفر نظام التأجير التمويلي تزيد من رغبة المصارف في تطبيق هذا النظام. واحصائيا بان هناك تأثير للضمانات التى يوفرها نظام التأجير التمويلي علي مدى إستخدام المصارف لنظام التأجير التمويلى.

7- ان مرونه عقد التأجير التمويلي مثل تحميل المؤجر للمستأجر التكاليف كتكاليف الصيانة والتأمين ، وكذلك مرونة إختيار المصرف للعميل المناسب الذى يتوافق نشاطه مع اهداف المصرف كان سبب اخرى قج يحث المصارف على أستخدام نظام التأجير التمويلي ، كما تبين أحصائياً وجود أرتباط وتأثير للمرونة التى يوفرها عقد التأجير علي مدى إستخدام المصارف لنظام التأجير التمويلى بالمصارف.

8- تبين أن الجوانب القانونية للتأجير التمويلي يجب أن تتبع لتطبيق النظام بفاعلية وكفاءة من جانب أدارة المصارف وعلى الرغم من عدم تطبيق القانون رقم (15) لسنة 2010 الصادر من مصرف ليبيا المركزى والذي ينظم تطبيق نظام التأجير التمويلي الا ان الدراسة توصلت الى وجود أرتباط و تأثير للوائح والقوانين والمنظمة للتأجير التمويلي علي مدى إستخدام المصارف التجارية الليبية لنظام التأجير التمويلى، وتُرجع الدراسة سبب ذلك الى ضعف مقدرة أجهزة الدولة التنفيذية تقف عائقاً فى حال إقرار هذا القانون.

9- أتضح للدراسة أن المصارف التجارية الليبية بحاجة لنظام التأجير التمويلى وخاصة في ضوء التغيرات التى طرأت على قطاع المصارف مثل تحويل المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية تطبيقا للقانون رقم (46) لسنة 2012 بشأن إنشاء مصارف إسلامية ، والقانون (1) لسنة 2013 بشأن إلغاء الفوائد الربوية، ولذلك بعتبر نظام التأجير التمويلى أحد صيغ التمويل الإسلامة التى تتماشى مع السياسة المصرفية الحالية بإتجاهها نحو الصيرفة الإسلامية، كما أوجدت الدراسة أن هناك أرتباط وتأثير لحاجة المصرف للعمل بنظام التأجير التمويلى علي مدى إستخدام المصرف للنظام التأجير التمويلي.

9.2- التوصيات:

من خلال النتائج التى تم التوصل إليها يمكن إقتراح بعض التوصيات أهمها:

1- نشر ثقافة التمويل بأسلوب التأجير التمويلى بين الكوادر العامله في المصارف التجارية وخاصة الإدارة العليا وتركيز الاهتمام على الدور الذي يجب أن يقوم به نظام التأجير التمويلي لأهمية الدور المنوط بأدائها في توفير وسيلة مضمونه للتمويل المشارع الإقتصادية

2- على المصارف التجارية العمل على توفير التدريب اللازم للتعامل بأساليب التمويل، لما لهذا الاسلوب من تأثير إيجابى فى تطوير وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الإقتصاددية.

3- ضرورة الإسراع بالالتزام القانوني للمصارف بتطبيق نظام التأجير التمويلي ، والعمل على توفير الإطارالقانوني كبيئة مناسبة لذلك وجعل قانون التأجير التمويلى حيز التنفيذ ومراجعة بنوده بدقة.

4- إتخاذ ما يلزم لتشجيع المصارف التجارية الليبية علي تبنى تطبيق نظام التأجير التمويلى ، وذلك كأن تمنح المصارف التجارية الليبية إعفاءات ضريبية وجمركية على الأصول المستوردة ستستخدم للتأجير التمويلى.

5- السماح للمؤسسات القطاع الخاص بتأسيس شركات متخصصة فى التأجير التمويل لتكون أكثر دقة وتركيز على ممارسة هذا النشاط وكذلك الحصول على الحوافز والإعفاءات التى تمنح لشركات التأجير التمويلى.

6- تضمين عملية إعادة هيكلة المصارف الليبية المزمع تنفيدها تطوير العمل المصرفي ليشمل تفصيل عن طبيعة وأنواع الصيغ التمويلية الحديثة منها تطبيق نظام التأجير التمويلي.

7- ضرورة إنشاء منظمة مهنية تعمل على تنظيم وأقتراح آليات لتطبيق نظام التأجير التمويلي تتوافق مع المعايير الدولية ، والأشراف على عقد الدورات التدريبية، والندوات المتخصصة و المؤتمرات العلمية–و حث المؤسسات التعليمية والجامعات على التركيز على أسلوب التأجير التمويلى وأدراجه ضمن الخطط الدراسية بها .

9.3- الدراسات المقترحة:

ولتواصل البحث العلمي في معالجة مشاكل إيجاد وسائل ناجعة للتمويل المشروعات الوطنية، تقترح الدراسة بعض الدراسات المستقبلية ذات العلاقة بموضوع نظام التأجير التمويلي ، والدراسات هي:

1- مدى تطبيق نظام التأجير التمويلي في مستشفيات القطاع العام – دراسة تطبيقية.

2- دور نظام التأجير التمويلي في تحسين الاداء المالي للمصارف – دراسة تطبيقية.

9- قائمة المراجع :

- المراجع العربية

أولا الكتب :

- أبو حصوة ، زياد ، (2005) ، عقد التأجير التمويلى ، دار الرأى للطباعة ، القاهرة.
- آل شبيب ، دريد كامل ، (2007) مقدمة فى الإدارة المالية المعاصرة ، دار المسيرة للنشر ، عمان.
- البدالى ، نجوى ، (2005) ، عقد التأجير التمويلى ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية.
- بشير سعد وغلول، (2003) دليلك الى البرنامج الاحصائي SPSS ، المعهد العربي للتدريب والعلوم الأحصائية ، الجهاز المركزي للأحصاء العراق.
- حافظ ، السيد عبدالمنعم ، (1991)،عقد التأجير التمويلى الدولى ، دار الفكر الجامعى ، الإسكندرية
- الحناوى ،محمد وآخرون ، (2012) أساسيات الإدارة المالية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية.
- الرشيدى ،محمد ، (2010) عقد الإجارة المنتهية بالتمليك – دراسة مقارنة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الاردن .
- الشوابكة ، محمد عايد ، (2007) عقد التأجير التمويلى دراسة مقارنة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الاردن .
- شيحة،مصطفى رشدى (1999) ،النقود والمصارف والإئتمان، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية للنشر ، الاسكندرية.
- الصغير،حسام الدين، (1994) ،الإيجار التمويلى ، دار النهضة العربية ، القاهرة.
- عبدالعزيز ،سمير محمد ، (2007) ،التأجير التمويلى ومداخله – المالية ، المحاسبية ، الإقتصادية ، التشريعية ، التطبيقية) ، دار الإشعاع للنشر – الإسكندرية.

- العبيدات ، ذوقان و عدس ، عبدالرحمن و عبدالخالق كايد (2011) ، البحث العلمي – مفهومه وأدواته وأساليبه ،دار الفكر العربي ، عمان الاردن.
- فهمى محمود ، سالم منير ، سالم عبدالله ،(1997) التأجير التمويلى الجوانب القانونية والمحاسبية والتنظيمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة.
- هنيدى ،منير ، (1998)، الفكر الحديث فى مجال مصادر التمويل ، دار المعارف الإسكندرية، الاسكندرية.

ثانيا المقالات والدوريات:

- بلمقدم مصطفى ،بن عاتق حنان ، صاري زهيرة (2005) ، "التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي"، المؤتمر العلمي الرابع إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة15-2005/3/16 ، جامعة العلوم الإدارية والعلوم المالية ، الأردن.
- بن زيوش مبروك ،(2007) "نطاق القواعد العامة على إلتزامات المستأجر فى عقد الإئتمان الإيجارى" ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 1، العدد 28.
- بن يوسف ،محمد محمد (2008)، "أضواء على نشاط التأجير التمويلى وأهميته فى ليبيا" ، مجلة المصارف والمال الصادرة عن جمعية المصارف الليبية ، العدد التاسع.
- بوالعيد ، بعلوج ، (2013) "التمويل التأجيرى كأحدى صيغ التمويل الإسلامى" ، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى الإقتصاديات المغاربية ، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب.
- حمودى ، فواز صالوم ،(2005) "مشكلات الإستئجار التمويلى وأثرها فى إتخاذ القرار التمويلى الأمثل فى تنفيذ الإستثمارات" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد 21 ، العدد الاول .
- الساعدى ،عمر مفتاح (2015) ، "مدى تطبيق ونجاح التأجير التمويلى فى المصارف الليبية" ، مجلة العلوم الإقتصادية ، العدد الثامن والثلاثون ، المجلد العاشر ، جامعة سرت ، ليبيا.
- الشماع ، سمير محمد ،(2007) ، "القرارت المالية الإستراتيجية في إستئجار الموجودات طويلة الاجل" ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد السابع والستون.
- صيام، وليد زكريا و قطيشات، محمد نواف (2007) ، "تأثير قرارات التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركات المستأجرة في الأردن" ، مجلة كلية دراسات العلوم الإدارية، جامعة الأردن، ، المجلد 34 ،العدد الأول.
- عبدالمولى ، لؤى (2007) ، "متى يصدر قانون التأجير التمويلى فى ليبيا" ، مجلة المصارف والمال الصادرة عن جمعية المصارف الليبية ، العدد السادس .
- عثمان، بسام إحمد،(2011) ،" النقل التأجير التمويلي ودوره في تفعيل مشروعات بالسكك الحديدية" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 ، العدد الثالث.
- عياش زبير ، مناصرة سميرة (2014) ، "التمويل بالإستئجار كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، مجلة العلوم الأنسانية العدد 41 ، المجلد ب ، صص 281-308.

- المجبرى ،فتحى ، أحمد أدريس (2010)، "دور التأجير التمويلى فى توسيع قاعدة الملكية فى ظل إعداه هيكلة الإقتصاد الليبى" ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، جامعة قاريونس، بنغازي.
- مليص إياد (2006) ، "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار" ، ندوة التاجير التمويلي عبر الحدود، ورقة عمل بعنوان " التاجير المالي ودور مؤسسات التمويل الدولية ، الجمهورية التونسية.
- منصور، علي عبد الله ، محمد عمر السر الحسن ،(2016) ، "العوامل المرتبطة بقرار التأجير التمويلي ودورها في تقويم الأداء المالي للشركة الوطنية للإجارة (دراسة ميدانية)" ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد (17) العدد الاول.

الرسائل الجامعية:

- بارود، إحمد توفيق، (2011) معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية –دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين .رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- بلعاوي ، صفاء عمر، (2005) النواحى القانونية فى عقد التأجير التمويلى وتنظيمه الضريبى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح ، فلسطين.
- عزالدين بوزيد (2014) ، دور التأجير التمويلى فى تنمية الإستثمارات دراسة حالة بنك البركة الجزائرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدى مرباح ، الجزائر.
- المحضار. فتحى محمد عمر ، (2005) محاسبة عقود الإيجار ، رسالة دكتوراة ،كليه الإقتصاد ، جامعة دمشق.
- محمد ، مؤمن فرحات (2008) ، دراسة تحليلية لمدى أستخدام نظام التأجير التمويلي للاصول الراسمالية في الوحدات الحكومية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد بالاسماعلية ، جامعة قناة السويس.
- الهندى ، أحمد مصطفي ،(2013) "العوامل المؤثرة في حجم الايجار التمويلي لشركات المقاولات والانشاءات في الاردن – دراسة أختبارية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط.

مصادر ومراجع الانترنت:

- بومدين، فيلالي (2004) إشكالية تمويل المشروعات الاقتصادية في الوطن العربي"، مجلة الفكر السياسي ، نقلا عن الموقع الالكتروني : www.reefnet.gov.sy تاريخ الاطلاع: 04-05-2018
- عبد الخالق ، سعيد ، التأجير كأداة للتمويل أبعاده وتقنياته ، موقع البوابة القانونية ، شبكة المعلومات الدولية: http://www.tashreaat.com/view_studies2.asp?std_id=24 تاريخ الاطلاع 2018/5/12
- عبد العزيز بن قيراط ، غنية بركات ، وفاء شمام ، (2009) ، بحث بعنوان تمويل المشاريع الإستثمارية . جامعة العقيد الحاج الخضر– كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، باتنة– الجزائر. https://www.tomohna.net/vb/tomohna59255/ ، تاريخ الاطلاع: 2018/10/16
- الكيلانى ، عادل الكيلانى (2013) ، مستقبل الصيرفة الإسلامية فى ليبيا ، ندوة حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى الإقتصاد الليبي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، شبكة المعلومات الدولية ، https://www.facebook.com/MsarfLibya/posts/40047508672160 تاريخ الاطلاع: 2018/8/16

- المراجع الأجنبية

- Bello Umar, Ahmad Hannatu Sabo, Aliyu Almustapha Alhaji , (2016) ,The Impact of Lease Financing on Financial Performance of Nigerian Oil and Gas Industry, Research Journal of Finance and Accounting , Vol.7, No.4, 2016 , www.iiste.org collected on 12/8/2018
- Munene,Winfred Wanjiru (2014) , The effect of lease financing on the financial performance of companies listed at the nairobi securities exchange, A research project of the degree on master of science finance and investment, school of business, university of nairobi.